الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد و التجارة
المديرية العامة للإقتصاد والتجارة

رقم المحفوظات: /٢٠٢٦
بيروت، في: / /٢٠٢٦

جانب معالي وزير الإقتصاد والتجارة المحترم

الموضوع: التقرير السنوي حول الأعمال الإدارية للمديرية العامة للإقتصاد والتجارة

المرجع: المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (تنظيم الإدارات العامة)
القانون رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ (الحق في الوصول إلى المعلومات)

إشارة إلى الموضوع والمرجع المبيّنين أعلاه، نرفع إلى معاليكم التقرير السنوي حول الأعمال الإدارية للمديرية العامة للإقتصاد والتجارة عن العام ٢٠٢٥، يتضمن كافة الأعمال المنجزة مع ذكر الصعوبات التي واجهت عمل الوحدات بالإضافة إلى عرض المشاريع المستقبلية المتوقع تنفيذها خلال العام ٢٠٢٦.

للتفضل بالإطلاع والتوجيه%

مدير عام الإقتصاد والتجارة

د. محمد ابو حيدر

وزارة الإقتصاد والتجارة
المديرية العامة للإقتصاد والتجارة

٢٠٢٥

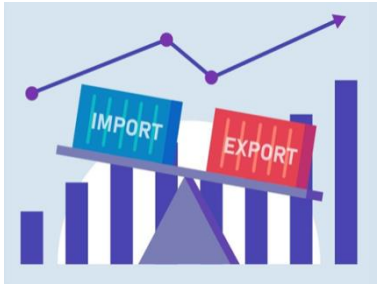

التقرير السنوي للمديرية العامة للإقتصاد والتجارة

المحتوى

الإدارة المركزية ٤

- مصلحة الديوان ٥
- مديرية حماية المستهلك ١٢
- مصلحة حماية الملكية الفكرية ١٥
- مصلحة التجارة ١٨
- مصلحة شؤون هيئات الضمان ٢٦
- مكتب مقاطعة إسرائيل ٢٨
- المكتب الفني ٣٠
- وحدة الجودة ٣٢
- مكتب مسار كيمبرلي ٣٤

المصالح الإقليمية ٣٥

- مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة الشمال ٣٦
- مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة النبطية ٣٨
- مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة البقاع ٤١
- مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة الجنوب ٤٢

الإدارة المركزية

مصلحة الديوان

١ـ الأعمال المنجزة:

تقوم مصلحة الديوان في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة بأعمال مالية وإدارية وقانونية من أجل تسيير عمل الوزارة، حيث تتولى تنفيذ هذه الأعمال عبر دائرة الشؤون الإدارية والموظفين، دائرة الشؤون المالية، دائرة الدراسات القانونية، دائرة المراجعات والشكاوى والقلم، وذلك وفقا لما أناطته بها القوانين والأنظمة، كما أنها تقوم بإنجاز أعمال مستحدثة وذلك إنفاذا لقوانين جديدة صدرت عن المجلس النيابي وأناطت بالوزارة تنفيذ بعض المهام المنصوص عليها فيها مثل قانون المعاملات الإلكترونية لاسيما ما يتعلق منه بحماية البيانات الشخصية وقانون حق الوصول الى المعلومات وقانون المنافسة.

إلى جانب ذلك تتولى المصلحة متابعة ملف مكافحة الفساد سواء من خلال التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو من خلال برنامج إدارة مخاطر الفساد القطاعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبناء عليه، أنجزت المصلحة خلال العام ٢٠٢٥ ما يلي:

أـ في الأعمال القلمية:

عدد المعاملات	نوع العمل
حوالي ٨٢٨٧ معاملة	• تسجيل الكتروني ويدوي لكافة المعاملات • مسح الكتروني • ارشفة يدوية • توزيع البريد داخليا وخارجيا • اجراء التبليغات في الإدارة المركزية والمصالح الاقليمية • ملاحظة : تعمل الادارة على اعتماد نظام الكتروني للتسجيل والحفظ اكثر تطورا ويتمتع بقدرة استيعابية اكبر

ب- في الأعمال المالية:

ضمن إطار الإنفاق المحدود نظرا لموازنة وزارة الاقتصاد والتجارة – المديرية العامة للاقتصاد والتجارة المتدنية خلال العام ٢٠٢٥ واستنادا الى تعاميم وزارة المالية بخصوص الإنفاقات المسموح بها فقد تم إنجاز المعاملات المالية التالية:

المستند	الشرح
إفادات الموظفين وطلبات الوحدات	إصدار إفادات راتب للموظفين شهرية وسنوية باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية. تأمين الحاجات التي تطلبها الوحدات داخل المديرية العامة.

البيانات الفصلية لحركة الاعتمادات	- قطع حساب عن الفصل الرابع من العام ٢٠٢٤ - البيان السنوي عن العام ٢٠٢٤ - قطع حساب عن الفصول الثلاثة الأولى من العام ٢٠٢٥
التخطيط المالي والموازنة	تطوير إعداد الموازنة: تبنّي الاستراتيجية الجديدة المقدمة من الاتحاد الاوروبي بالتعاون مع SIGMA في إعداد مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٦ . - ضبط الإنفاق: تحقيق إنجاز نوعي بتخفيض مشروع موازنة العام ٢٠٢٦ بما يتناسب مع ترشيد الإنفاق العام .
رواتب وتعويضات الموظفين وكافة ملحقاتها من المراسيم المقررة	إعداد مشاريع مراسيم نقل الاعتمادات من احتياطي الموازنة العامة وإعداد قرارات نقل الاعتمادات ضمن البند الواحد لتأمين مرونة التمويل اللازمة لكافة احتياطات الوزارة. - إعداد الرواتب الشهرية وملحقاتها والتعويضات بدقة عالية.
تدوير الاعتمادات	تدوير الاعتمادات المعقودة وغير المعقودة إلى موازنة العام ٢٠٢٥ لتعلّق حق الغير بها.
أعمال التصفية	- تصفية كافة النفقات المتعلقة بالعام ٢٠٢٥ للموردين المتعاملين مع الوزارة. - تصفية رواتب وتعويضات جميع الموظفين عن العام ٢٠٢٥.
تنظيم طلبات حجز الاعتماد على اختلاف أنواعها	طلبات حجز لنفقات الوزارة (رواتب و ملحقاتها، إيجار، صيانة، نفقات مختلفة، تجهيزات، صيانة للتجهيزات...)
الشراء العام	إعداد ملفات الشراء العام وفق المعايير الحديثة بعد خضوع موظفي دائرة الشؤون المالية لدورات تدريبية متخصصة حول قانون الشراء العام لضمان التطبيق الصحيح للأنظمة.
عقود مصالحة	- عقود مصالحة مع شركة انترا للاستثمار من العام ٢٠١١ لغاية العام ٢٠٢٤ وذلك بدل عن ايجار مقر الوزارة الرئيسي في اللعازارية بالإضافة الى الخدمات المشتركة والمرآب، - عقد مصالحة مع القاضية رلى عاكوم وذلك بدل عن الاستشارات القانونية التي قدمتها لصالح الوزارة خلال العام ٢٠٢٥.
عقود اتفاق	عقود اتفاق مع مستشارين لتقديم خدمات استشارية للوزير.

عقود إيجار	إعداد عقود الايجار للمصالح العائدة لوزارة الاقتصاد والتجارة في المحافظات.
أوامر مهمة	أوامر مهمة للموظفين المكلفين بأعمال المراقبة في الأسواق و تسليم البريد خارج الوزارة عن كامل عام ٢٠٢٥ و عن شهر ١٢ من العام ٢٠٢٤.
التحوّل الرقمي والبنية التحتية	تحديث التجهيزات : تأمين شراء وصيانة أجهزة معلوماتية حديثة لدعم مشروع التحول الرقمي في الوزارة مما يساهم في سرعة إنجاز المعاملات ودقة البيانات.
التدريب	تدريب طلاب الجامعات الراغبين بالخضوع لتدريب لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وتهيئتهم للانخراط في سوق العمل واطلاعهم على آليات العمل المالي الحكومي.

ج- في الأعمال الإدارية:

نوع المعاملة:

١- معاملات الموظفين، وأهمها:

- إجازات على اختلاف أنواعها.
- ترقيم وتبليغ كافة القرارات والتعاميم والمذكرات الصادرة عن وزير الاقتصاد والتجارة والمدير العام.
- قرارات إدارية على اختلاف أنواعها (قرارات تدريس، سفر، فسخ عقود وإنهاء خدمات وفقا لطلبات الموظفين).
- تنظيم عقود المتعاقدين مع الوزارة ومتابعتها مع الجهات المعنية لحين اقترانها بموافقة آخر مرجع مختص.
- ضبط الدوام وإصدار التقارير الخاصة بذلك.
- إعداد وتنظيم الملفات المتعلقة بانتداب موظفين إلى الخارج في دورات تدريبية ومتابعة هذه الملفات مع الجهات المعنية وإعداد مشاريع المراسيم الخاصة بها (مجلس خدمة مدنية - مجلس وزراء – وزارة الخارجية).
- إفادات الوظيفة على أنواعها : مثابرة – مغادرة – مباشرة عمل – خبرة.

- إنهاء خدمات موظفين ومتعاقدين لبلوغ السن القانونية.

- بطاقات تقييم الأداء للمتعاقدين.

- تنفيذ مقررات أجهزة الرقابة واحترام المهل المحددة.

- تزويد أجهزة الرقابة بكافة التعديلات التي تطرأ على أوضاع الموظفين.

- تحديث دائم للوائح الموظفين العاملين في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة – إعداد لوائح بالشغور الوظيفي لدى المديرية العامة للاقتصاد والتجارة.

وهنا لا بد من الإشارة الى الشغور الوظيفي الذي تعاني منه المديرية العامة للاقتصاد والتجارة إذ يعمل حاليا في ملاك المديرية العامة ٢٦ موظفًا دائمًا من أصل ٣١٠ موظفين لحظهم الملاك المنشأ بموجب المرسوم ٧٣/٦٨٢١ وتعديلاته ويشكلون نسبة ١٣،٧٥% من هذا الملاك.

وتؤدي المديرية العامة مهامها بنسبة شغور عالية، وبالرغم من ذلك فقد أنجزت مهامها للعام ٢٠٢٥ بشكل معقول مقارنة مع الموارد البشرية المتاحة وبالرغم من ضغوطات العمل المرتفعة ويعود ذلك إلى مجموعة التدابير المتخذة لتوزيع العمل على الموظفين، وأهمها:

- إنجاز جزء من المعاملات التي تنفذها المديرية العامة عبر الشبكة الإلكترونية ونذكر منها على سبيل المثال تسجيل العلامات الفارقة، إفادات مكتب مقاطعة إسرائيل، معاملات دائرة الشركات.
- ربط الدائرة المالية بوزارة المالية مما يختصر الكثير من الاجراءات الروتينية الخاصة بهذه المعاملات.
- الاستعانة بجزء من المتعاقدين بصفة مراقب مساعد للقيام بمهام إدارية وحاليا موزعين على كافة المصالح في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة.

لكن وعلى الرغم من قيام الجهاز البشري الموجود في الوزارة بالمهام الموكلة إليه ضمن الإمكانيات المتاحة، فإنه لا بد من ملء الوظائف الشاغرة في ملاك الوزارة من خلال توظيف أشخاص جدد يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة.

٢- معاملات طلاب الجامعات طالبي تدريب في المديرية العامة للاقتصاد والتجارة خلال سنة ٢٠٢٥:

- جرى تقديم ٦٠معاملة تابعة لطلاب جامعات باختصاصات مختلفة طالبي تدريب في إحدى أو جميع أقسام الوزارة.
- تم إصدار ٣٩ إفادة خبرة للطلاب الذين أنهوا بنجاح فترة تدريبهم.

٣- أعمال الترجمة: بلغ عدد المستندات التي تمت ترجمتها خلال العام ٢٠٢٥، ٦٤ مستندًا، توزّع بين البيانات الصحفية المتعلقة بأنشطة الوزير والاجتماعات والجولات الرقابية ذات الصلة؛ فضلاً عن المستندات المتعلقة بالمراسلات التابعة لمسار كيمبرلي وقرارات اللجنة المشتركة للاتفاقية الإقليمية الأورو- متوسطية لقواعد المنشأ التفضيلية الخاصة بمصلحة التجارة، بناء على طلب المدير العام.

د- في الأعمال القانونية:

نوع المعاملة:
• **استصدار مراسيم قبول هبات عينية لصالح المديرية العامة للاقتصاد والتجارة (١٥ مرسومًا)** • **إبداء ملاحظات الوزارة على أكثر من ٢٥ مشروع واقتراح قانون محالة إليها من الجهات المعنية.** • **متابعة استصدار القانون رقم ٢٠ تاريخ ٢٠٢٥/٧/١١ (الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، المعدل في ٢٠٠٧/١٢/١١ وإعداد مرسوم الانضمام إنفاذًا لأحكامه.** • **متابعة استصدار قانون الإجازة للحكومة الانضمام الى معاهدة التعاون الدولي بشأن البراءات** • **استصدار مراسيم الرسوم المتعلقة بغرف التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس وزحلة وصيدا** • **العمل على استصدار المرسوم رقم ٢٠٣٥ تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٨ المتعلق بترفيع ٤ موظفين الى الفئة الثانية.** • **المباشرة بإعداد مشروع قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة اللبنانية الانضمام الى اتفاق لوكارنو لتصنيف النماذج حيث تم إعداد مشروع القانون وأرسل إلى الجهات المعنية لإبداء الرأي** • **مراجعة وتنقيح محاضر جلسات مجلس إدارة معرض رشيد كرامي الدولي ورفعها إلى معالي الوزير والمدير العام للتوقيع.**

ه - في المهام التي تنفذها مصلحة الديوان خارج إطار تلك المحددة في المرسوم رقم ٧٣/٦٨٢١:

١- متابعة تنفيذ قانون المنافسة الصادر بموجب القانون رقم ٢٨١ تاريخ ٢٠٢٢/٣/١٥ حيث تم توجيه كتب الى الجهات المعنية لتزويدنا بأسماء الأشخاص المقترحين من قبلهم لتشكيل مجلس المنافسة إلا أنه لغاية هذا التاريخ لم تردنا أجوبة من كافة الجهات.

٢- استقبال طلبات الإعلان عن حماية البيانات الشخصية على موقع الوزارة المقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لأحكام القانون ونفيد أنه بالنسبة للعام ٢٠٢٥ لم يقدم أي طلب بهذا الخصوص.

٣- قيام دائرة المراجعات والشكاوى باستقبال الطلبات المتعلقة بإنفاذ قانون حق الوصول الى المعلومات ومعالجتها وفقا للأصول. في هذا الإطار بلغ عدد الطلبات التي تمت الإجابة عليها ستة عشر طلبًا منها عبر البريد العادي والبعض الآخر عبر البريد الإلكتروني المخصص لطلبات المعلومات على موقع الوزارة. وتجدر الإشارة إلى أن الدائرة تتلقى باستمرار العديد من المكالمات الهاتفية من المواطنين سواء للمراجعة أو للإستفسار أو لطلب المعلومات.

٤- متابعة موضوع " النشر الحكمي "على موقع الوزارة بالتعاون مع قسم المعلوماتية.

٥- متابعة إدخال القرارات والمذكرات والتعاميم التنظيمية المتعلقة بالوزارة بشكل دوريّ على المنصة الحكومية الإلكترونية IMPACT Ministries المفعلة من قبل إدارة التفتيش المركزي.

٦- الإهتمام بجمع الورق والكرتون المستهلَك لإعادة تدويره عبر التنسيق مع إحدى الجمعيات المتخصصة في هذا المجال.

و- المشاركة في أنشطة تتعلق بالفساد وحقوق الانسان:

- تنفيذ مشروع منهجية "إدارة مخاطر الفساد القطاعية" بالتعاون مع مشروع مكافحة الفساد من أجل تعزيز الثقة بلبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمّ الانتهاء من إعداد التقرير الخاص بمبادرة إدارة مخاطر الفساد القطاعية على ثلاث مسارات هي "التحقيق بشكوى سلامة الغذاء"، "التأشير على بيان جمركي" ومسار "تسجيل علامة تجارية فارقة". وسوف ينشر التقرير بمطلع العام ٢٠٢٦ مرفقاً "بخطة التعامل مع المخاطر" المواكبة لهذه المسارات، وهي بمثابة توصيات لاتخاذ تدابير قانونية وتشريعية، إجراءات إدارية، تحول رقمي، التدريب وبناء الشراكات المجتمعية.

- إعداد تقرير لبنان الوطني الرابع ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان **UPR**، والمزمع تقديمه ومناقشته في مجلس حقوق الانسان في كانون الثاني ٢٠٢٦، حيث جاءت مساهمة وزارة الاقتصاد والتجارة بعرض برامج وخطط لتعزيز الحقوق الإقتصادية والاجتماعية.

- إعداد تقرير عن خطة العمل الوطنية الثانية لتطبيق القرار ١٣٢٥ حول المرأة، السلام والأمن، وإعداد التقرير الدوري السابع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، المزمع تقديمه في العام ٢٠٢٦، كما المبادرات التي اعتمدتها الوزارة في العام ٢٠٢٥ لتعزيز أوضاع النساء، وتطوير الخدمات الموجهة للنساء لدمج ومقاربة النوع الإجتماعي ضمن السياسات والبرامج والاستراتيجيات الخاصة بالوزارة.

- المشاركة في إعداد التقرير الثالث بشأن تقدّم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٥ حيث تم جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بمحصلات ومخرجات الاستراتيجية ذات الصلة بوزارة الاقتصاد والتجارة. كما تمت المشاركة باجتماعات فريق عمل تعزيز النزاهة في القطاع الخاص وإعداد دراسة بالقوانين التجارية والاقتصادية ذات الصلة.

- مواكبة اجتماعات الهيئة العامة العادية السنوية لغرفة بيروت وجبل لبنان للمصادقة على مشروع التقرير عن أعمال مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية لعام ٢٠٢٤، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، إضافة الى المصادقة على مشروع موازنة ٢٠٢٥.

- متابعة كافة مراسلات مجلس الخدمة المدنية ووزارة الخارجية والمغتربين والمتعلقة بتدريب الموظفين والمشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل المعنية بوحدات وزارة الاقتصاد والتجارة داخل وخارج الأراضي اللبنانية.

٢- الصعوبات:

تعاني مصلحة الديوان من صعوبات متعددة في ممارسة عملها مما يحد من إنتاجيتها، ويمكن اختصار المعوقات بما يلي:

١- نقص في المعدات والتجهيزات اللوجستية مثل مكينات التصوير والطابعات والكمبيوترات مما يعرقل العمل اليومي للموظفين ويجول دون إنجاز مهامهم بالسرعة المطلوبة.
٢- نقص في عدد الموظفين المكلفين بأعمال توزيع البريد حيث يقوم موظف واحد بتوزيع البريد الخارجي وموظف بتوزيع البريد الداخلي في حين أنه يجب توفر أربع موظفين للقيام بهذه الأعمال لكي ينوب أي منهم عن الآخر في حال الغياب مع الإشارة الى أن الموظف المكلف بتوزيع البريد الخارجي سوف يبلغ السن القانونية خلال العام ٢٠٢٦.

٣- الشغور الوظيفي لاسيما على مستوى الفئات الخامسة والرابعة والثالثة.

٤- الصعوبات التي يعاني منها الموظفون:

- الرواتب والتعويضات وبدلات النقل المتدنية التي يتقاضونها والتي لا تكفيهم لشراء حاجاتهم الأساسية ولا تسمح لهم بالحضور اليومي إلى مركز العمل.
- انعدام التدفئة والتبريد في مركز العمل.
- عدم وجود حوافز مادية لمساعدة الموظفين في ظل هذه الظروف القاسية.

مديرية حماية المستهلك

١- الأعمال المنجزة:

١- مراقبة اسعار السلع والمواد الاستهلاكية في الشركات والمؤسسات والسوبرماركت ونقاط البيع للتأكد من التزامها بنسب الارباح التجارية وعدم رفع الاسعار بطريقة غير مبررة وللتأكد من عدم مخالفة القانون رقم ٢٠٠٥/٦٥٩ والمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٧٣ لاسيما المواد ٥،٧،٨، ١٤، و١٦ وكذلك القرار رقم ١/٢٧٧ كما لمكافحة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة.

٢- تكثيف اعمال المراقبة على قطاع المولدات الكهربائية للتأكد من الالتزام بقرار وزير الاقتصاد والتجارة بتركيب العدادات وكذلك للتأكد من الالتزام بالسعر المحدد من وزارة الطاقة والمياه للكيلوواط /ساعة.

٣- إعداد جداول أسعار بعض المواد والسلع الاستهلاكية والتنسيق مع المكتب الفني لسياسة الأسعار في إطار إعداد التقريرين الأسبوعي والشهري للأسعار لمراقبة حركتها وتطورها.

٤- اعطاء قطاع سلامة الغذاء اهمية خاصة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلكين من خلال زيادة عدد الدوريات وسحب العينات للتأكد من التطابق مع المواصفات المعمول بها. عينات عدد (٦٠٧).

٥- التأشير على ١٦٨١٠ بيان جمركي استوردت عبرها المواد الغذائية عبر المرافق الحدودية وأخذ ١٤١٤١ عينة مواد غذائية قبل السماح بإدخال الشحنات الى الاراضي اللبنانية.

٦- مراقبة المكتبات ودور النشر للتأكد من اسعار الكتب المدرسية والقرطاسية وعدم تجاوز نسب الارباح المخصصة لها.

٧- حل ومعالجة الشكاوى وإعادة حقوق المستهلكين في ضوء أحكام القانون رقم ٢٢٠٥/٦٥٩ والنصوص القانونية المرعية الإجراء وقد بلغ عددها ١٠٠٠ شكوى.

٨- بلغ عدد الكشوفات على المحلات التجارية التي خضعت للمراقبة لجهة الاسعار والموازين واوزان السلع وسلامة الغذاء ٢٠٥٠٠.

٩- الكشف على ١٣٠٠ صهريج تمهيدا" لإصدار شهادات الكيل.

١٠- الكشف على ٤٢٠ صهريج تمهيدا" لإصدار شهادات كيل عداد.

١١- تعيير مجموعة من ٥١ قباناً بأوزان مختلفة وهي تابعة لعدد من المؤسسات وتمّ تسليم هذه المؤسسات شهادات تؤكد صحة اوزان هذه القبابين.

١٢- اجراء الكشف على ٤٥٥٠ محطة لبيع المحروقات في جميع المحافظات للتأكد من التقيد بالاسعار الرسمية، صحة الكيل ووجود الاختام، كما وتمت متابعة طلبات تصليح وتركيب المضخات وجرى وسمها بالاختام الرسمية بعد التأكد من انجاز التصليحات ودقة الكيل.

١٣- تنظيم ١٤٢٠ محضر ضبط بحق مؤسسات مخالفة في جميع المحافظات.

١٤- اخذ ١٤٥ عينة من المواد الغذائية من الاسواق ونقاط البيع.

الأعمال المنجزة في المديرية	
النوع	العدد
سحب عينات (سلامة الغذاء)	٦٠٧ عينة
أخذ عينات غذائية قبل السماح بإدخال الشحنات إلى الأراضي اللبنانية	١٤١٤١ عينة
التأشير على بيانات جمركية	١٦٨١٠ بيان جمركي
حل ومعالجة الشكاوى	١٠٠٠ شكوى
كشف على محلات تجارية	٢٠٥٠٠ مؤسسة
كشف على صهريج	١٣٠٠ صهريج
كشف على عداد صهريج	٤٢٠ عداد
تعيير قبان	٥١ قبان
إجراء كشف على محطات المحروقات	٤٥٥٠ كشف
تنظيم محاضر ضبط	١٤٢٠ محضر
أخذ عينات من المواد الغذائية من الاسواق ونقاط البيع	١٤٥ عينة

٢- الصعوبات التي تعترض العمل واقتراحات الحلول الممكنة:

١- عدم تثبيت المراقبين الحاليّين في ملاك المديرية حيث تمّ التعاقد معهم من خلال مجلس الخدمة المدنيّة بموجب مباريات مفتوحة أجريت لهم . ممّا يشعرهم بالغبن وعدم الاستقرار الوظيفي وهذا الأمر أدّى بطبيعة الحال إلى استقالة العديد منهم لصالح إدارات رسميّة أخرى أو حتى للقطاع الخاص حيث فقدت المديرية خلال السنوات الأخيرة عددا لا يستهان به من المراقبين ذوي الخبرة. وهذه المشكلة يمكن حلّها في تثبيت المراقبين الحاليّين بموجب قانون يصدر عن مجلس النوّاب.

٢- تعرّض المراقبين للاعتداءات الجسدية والمعنوية أثناء قيامهم بمهامهم الرسميّة ممّا أثّر سلبا على نفسيّة ومعنويّات المراقبين الأمر الذي يستدعي زيادة التنسيق مع القوى الأمنيّة خصوصا لناحية تلبية طلبات المؤازرة.

٣- العديد من النصوص القانونيّة النافذة بحاجة الى تحديث خصوصا تلك المتعلّقة بضبط حركة الأسعار نذكر منها القرار رقم ١/٢٧٧ المتعلّق بتحديد نسب الأرباح التجاريّة.

٤- عدم وجود اخصائيي IT في المديرية لمتابعة العمل في نظام المعلوماتية وتصحيح اي خلل.

٥- نقص في التجهيزات والمعدات المتعلقة بعمل دائرة المقاييس والموازين (مكاييل- اوزان- عيارات موازين...) وعمل دائرة قمع الغش (برادات موازين حرارة، ادوات أخذ عينات ...)

٦- النقص الكبير في عديد المراقبين.

٣- المشاريع المستقبلية

١- تكثيف الرقابة لدراسة حركة الأسعار في الأسواق وضبط أي محاولات ارتفاع غير مبرّرة خصوصا بعد الاستقرار لسعر صرف الدولار.

٢- تسليط الضوء على عمل المديرية من خلال تكثيف التغطية الإعلاميّة لكافة أنشطة أعمال الرقابة لتعزيز ثقة المواطنين بالمديرية.

٣- إجراء حملات توعويّة إعلاميّة وإعلانيّة وندوات إرشاديّة في الجامعات والمدارس لتعريف المواطنين خصوصا الأجيال الصاعدة على دور مديرية حماية المستهلك وإمكانيّة اللجوء إليها عند اللزوم.

٤- وضع آليّة مشتركة للعمل مع البلديّات خصوصا المتعاونة منها لمراقبة قطاعات محدّدة كالمولّدات الكهربائيّة الخاصة ونقاط بيع المواد الغذائيّة...إلخ.

٥- تفعيل عمل المجلس الوطني لحماية المستهلك المنشأ بموجب المادة ٦٠ من القانون ٢٠٠٥/٦٥٩ لما له من انعكاس كبير على صون حقوق المستهلك.

٦- تطوير النظام الالكتروني للتأشير على البيانات الجمركيّة ومكننة سجل المعاملات العينات.
٧- تنظيم دورات تدريبية لمراقبي المديرية لزيادة قدراتهم وانتاجيتهم في مجالات متعددة من السلامة الغذائية الى طرق التحقيق في الشكاوى مروراً بعملية كيل الصهاريج وعدادات المضخات وغيرها من المواضيع في اطار المهام المتنوعة الملقاة على عاتق المديرية.
٨- المشاركة في ندوات وورش عمل بدعوة من المنظمات العربية والدولية المعنية بحماية المستهلك وذلك لتبادل الخبرات واكتساب مهارات جديدة والاطلاع على تجارب الدول الاخرى وانتقاء ما يناسب الواقع اللبناني لتنفيذه.
٩- اعتماد مبدأ الرقابة القطاعية وفقا" للأولويات والتركيز في اعمال الرقابة على قطاع معين خلال فترة زمنية محددة لإحداث صدمة ايجابية خصوصا" مع ضعف الدور الرقابي في ظل الازمة الاقتصادية المستمرة.
١٠- الاعداد للقيام بحملة اعلامية واسعة بهدف تعريف المستهلكين على طريقة تقديم الشكاوى باستخدام التطبيق الالكتروني الجديد حيث تراجعت بشكل مضطرد اعداد الشكاوى المقدمة رغم سهولة التطبيق.
١١- تشكيل لجان من اهل الاختصاص وفقاً للمادة السادسة من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٧٣ لتحديث النصوص القانونية التي تحدد نسب الارباح التجارية للسلع الاساسية واعادة اصدار قرارات تسعيرية تتعلق بالفروج ومقطعاته حيث شهد هذا القطاع تفلت بالأسعار وفقاً لمصلحة الشركات المنتجة رغم اهمية هذا القطاع على مستوى الامن الغذائي.

مصلحة حماية الملكية الفكرية

١- الأعمال المنجزة:

أ. على الصعيد الإداري:

- اعتماد خطّة متكاملة لمعالجة معاملات العلامات التجارية المتراكمة خلال السنوات الماضية، والتي نتجت عن الأزمات المتتالية التي أدّت إلى توقّفٍ قسري عن العمل.
- إنجاز غالبية المعاملات خلال الأشهر المنصرمة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على مصلحة المواطنين، ولا سيما أولئك الذين يتطلّعون إلى استثمار أعمالهم الفكرية فور قبولها وتسجيلها. (مما يلي **إحصاءات التسجيل** لدى المصلحة لعام 2025).
- توحيد منهجية عمل فاحصي العلامات التجارية من خلال تحديد جميع النقاط المطلوبة في عملية الفحص وصياغة تقرير بحث جديد موحّد يُعتمد في العمل.
- نشر الوعي حول أهمية حماية الملكية الفكرية عبر إعداد محاضرة توعوية ستُلقى في الجامعات والمدارس بهدف تعزيز الثقافة في هذا المجال.
- إعداد خطة عمل لتنفيذ مقررات مؤتمر Women & IP Symposium الذي نظمته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وذلك عبر تجهيز ملف متكامل تمهيدًا لإبرام مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية، بهدف تحسين مشاركة المرأة في الابتكارات والأعمال الفكرية لما لذلك من أثر اقتصادي إيجابي، وخصوصًا أن إحصاءات التسجيل في المصلحة تشير الى ضعف مشاركة المرأة .
- إعداد مسودة دليل فاحص العلامات التجارية على أن يُصار إلى مناقشته مع جميع فاحصي العلامات التجارية تمهيدًا لاعتماده بالتزامن مع بدء استخدام النظام الإلكتروني الجديد.
- الشروع في تطوير برنامج إلكتروني شامل لمكننة جميع معاملات المصلحة، بما يشمل :العلامات التجارية، تجديد العلامات التجارية، براءات الاختراع، المصنفات الأدبية والفنية، النماذج الصناعية، الوقوعات، والشكاوى.

التسجيل في عام ٢٠٢٥		
مجموع معاملات العلامات التجارية التي تمت دراستها	شهادات العلامات التجارية الصادرة	معاملات إما رُفضت، او تحتاج الى تمييز، او تعهد، او تبيان علاقة
١٤٥٩٠	٦٢٢٤	٨٣٦٦

الأعمال المنجزة في المصلحة	
النوع	العدد
براءات إختراع	٢٥٦
أثر فني وأدبي	٢٢١
النماذج الصناعية	٧٥
الوقوعات	٦٧٧

إجمالي **الإيرادات المُحصلة** عن تسجيلات مصلحة الملكية الفكرية للعام ٢٠٢٥: ١٩٦,٣٩٣,٤٩٦,٨٠١ ل.ل.، أي ما يعادل: ٢,١٨٢,١٥٠$ (مليونان ومائة واثنان وثمانون ألفًا ومائة وخمسون دولارًا أمريكيًا).

ب. على الصعيد التشريعي:

- إقرار مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٣٣٥٦ في تموز ٢٠٢٥، القاضي بإجازة انضمام الحكومة إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، المعدّل بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢، واللائحة التنفيذية النافذة اعتبارًا من ٢٠٢١/٢/١.

- إقرار المرسوم التنفيذي للانضمام إلى اتفاقية مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية في ٢٠٢٥/١١/٢٧.

- إرسال مشروع قانون تصنيف Locarno للنماذج الصناعية إلى الجهات المختصة لإقراره.

- وضع خارطة طريق لتحسين مؤشرات لبنان في الابتكار من خلال تطوير البنية التشريعية والمؤسساتية، وذلك بعد أن أظهر تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) تراجع لبنان في مؤشر الابتكار، وتحديدًا في مؤشري بنية الملكية الفكرية والمؤسسات (Infrastructure & Institution) .

- إعداد ملف لإبرام مذكرة تفاهم مع صادر وشركاه.

٢- المشاريع المستقبلية:

أ. تحسين البنية القانونية من خلال السعي إلى إقرار مشاريع القوانين التالية وذلك تعزيزًا لحماية حقوق المواطنين الفكرية بحيث لا تقتصر على مجرد انظمة الإيداع المنصوص عليها في القوانين الحالية وبشكل يتوافق مع المعايير الدولية:

- مشروع قانون حماية علامات الصناعة والتجارة والخدمة.
- مشروع قانون النماذج الصناعية.
- مشروع قانون الدلالات الجغرافية.
- التعديلات على قانون حقوق الملكية الأدبية والفنية.
- آخر تعديل لاتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية.
- معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع.(PCT)

ب. تطوير قدرات الموظفين من خلال إشراكهم مداورةً في:

- برامج تعليم إلكترونية ودورات تدريب عن بُعد بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- دورات تدريبية وورش عمل تُعقد في لبنان بالتعاون مع جمعية حماية العلامات التجارية.
- دورات خارجية متخصصة وفق المسمّى الوظيفي لكل موظف.
- تدريب الموظفين على النظام الإلكتروني الجديد.
- عند الانتهاء من إعداد النظام الإلكتروني الجديد، سيتم تدريب جميع موظفي المصلحة على مختلف المهام، وذلك لضمان حسن سير العمل وعدم توقّفه في حال غياب أحد الموظفين أو تركه للعمل.

ت. إعداد استمارة تقييم للدورات التدريبية لتُعبئتها بعد مشاركة الموظفين في الدورات بهدف تعميم الدروس المستفادة وامكانية الاستحصال على دعم لوجستي من الجهة المنظمة.

ث. تشكيل لجنة لإعداد دليل عمل لفاحصي العلامات التجارية، النماذج الصناعية، حقوق المؤلف، براءات الاختراع، الوقوعات، ومعالجة الشكاوى.

ج. العمل على استحداث اختصاص جامعي في مجال الملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية و وزارة التربية اسوةً بالدول الاخرى، وذلك تعزيزاً لعامل التخصص في هذا المجال.

ح. التعاون مع وزارة التربية لإدخال دروس حول الملكية الفكرية في مناهج الاقتصاد والاجتماع والمناهج المهنية.

خ. في الاقتصاد: دراسة الجدوى الاقتصادية لتسجيلات مصلحة الملكية الفكرية.

بعد اعتماد النظام الالكتروني الجديد تتم دراسة الاحصاءات المطلوبة لما لها من مؤشّر على النمو الاقتصادي في كل محافظة وتزويد الادارة العامة بها لمعالجة نقاط الضعف بالتعاون مع الشركاء المجتمعين كغرف التجارة والصناعة. كما يُتاح لنا تقييم مؤشر تسجيل الشركات الأجنبية والأجانب الذي يرون لبنان سوقاً محتملاً لهم.

مصلحة التجارة

١- مهام مصلحة التجارة

تتولى مصلحة التجارة الملفات التالية:

- الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية الثنائية والمتعددة الأطراف.
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعوائق والمشاكل التي تنتج عنها، بما فيها عوائق التصدير والاستيراد والتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الـ GAFTA.
- اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.
- ملف قواعد المنشأ العربية والأوروبية.
- ملف التحقق من المنشأ.
- الملفات الخاصة باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
- الملفات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.
- ملف غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان.
- تحضير الملفات الخاصة باللجان المشتركة مع الدول العربية والأجنبية، وقد تم العمل في العام ٢٠٢٥ على اللجان التالية:
  ١- اللجنة المشتركة اللبنانية العراقية (انتهت)
  ٢- اللجنة العليا اللبنانية المصرية (انتهت)
  ٣- اللجنة العليا اللبنانية الأردنية (قيد المتابعة)
  ٤- اللجنة العليا اللبنانية السعودية (قيد المتابعة)
- متابعة شكاوى المصدرين التي تعترض منتجاتهم المصدرة بموجب الاتفاقيات النافذة.
- متابعة ملف الرسوم الجمركية بهدف حماية الانتاج الوطني.
- متابعة ملف الاجازات على استيراد منتج الكرتون وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة.
- متابعة ملف تعديل الرسوم الجمركية مع وزارة الصناعة والمجلس الأعلى للجمارك.
- متابعة ملفات أخرى لها علاقة بالسياسات التجارية.
- متابعة المفاوضات الجارية حاليا مع دول الميركوسور.
- ترخيص المعارض والمهرجانات في لبنان والخارج.
- إصدار إجازات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير للأسلحة والذخائر.
- تسجيل الوكالات الحصرية وفروع الشركات الأجنبية ومكاتب التمثيل.
- المعلومات التجارية والإحصاءات المرتبطة بها.

٢- الأعمال المنجزة:

أ- في مجال التجارة الخارجية:

١- اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية:

متابعة المستجدات المتعلقة باتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية، والتنسيق مع كافة الوزارات وخاصة في المواضيع التالية:

- تسهيل تصدير عدد من المنتجات اللبنانية الى دول الاتحاد الأوروبي (حددت وزارة الاقتصاد والتجارة ستة قطاعات مؤهلة للتصدير الى أوروبا منها اللحوم والأدوية).
- مناقشة آخر المستجدات القانونية بالنسبة لتطبيق التعديلات الخاصة بقواعد المنشأ بعد تعديل البروتوكول رقم ٤، وقد صدر عن مجلس الوزراء بالموافقة على التعديلات التي طرأت على اتفاقية قواعد المنشأ الأورومتوسطية ونحن في صدد المتابعة والتنسيق مع كافة الوزارات المعنية في الملف لإنهاء التعديلات وعملية الربط (Linkage) مع كل من اتفاقية

الشراكة واتفاقية ال EFTAلتطبيق القواعد الجديدة على المستوى التجاري مع الدول المعنية والاستفادة من نظام تراكم المنشأ.

- تم عقد الاجتماع الثامن لفريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ولبنان المعني بالتجارة والاستثمار بعد انقطاع دام أكثر من خمس سنوات، في خطوة شكلت محطة مفصلية لإعادة تفعيل الحوار المؤسسي بين الجانبين في إطار اتفاقية الشراكة. وفي هذا السياق، عقدت في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٥ أعمال **الاجتماع الثامن لفريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ولبنان المعني بالتجارة والاستثمار** افتراضياً، وهو أول اجتماع من نوعه منذ أكثر من خمس سنوات، ما شكّل محطة مفصلية في إعادة تفعيل الحوار المؤسسي بين الجانبين في إطار اتفاقية الشراكة. وقد أكد الطرفان خلال الاجتماع التزامهما المشترك بتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، ولا سيما من خلال تحديد أولويات لبنان في مجال المساعدة التقنية، ودعم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، وتعزيز مواءمة الأطر التنظيمية مع المعايير الأوروبية، خاصة في مجالات الزراعة، الإجراءات الصحية والصحة النباتية، الجمارك، والاقتصاد الرقمي. كما تم التأكيد على أهمية احترام أحكام اتفاقية الشراكة، ومعالجة التحديات المرتبطة بالإجراءات التجارية، ودعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة المتطلبات الجديدة، بما فيها تلك المرتبطة بالتحول الأخضر. وشكّل الاجتماع منصة لتبادل وجهات النظر حول برامج التعاون الأوروبية الحالية والمستقبلية، وأكد أهمية استمرار التنسيق والمتابعة لضمان ترجمة هذا الحوار إلى خطوات عملية تدعم تعافي الاقتصاد اللبناني وتعزز اندماجه في سلاسل القيمة الإقليمية والأوروبية. ويسجل في هذا الإطار أنه، وفي أعقاب الاجتماع، برزت أولى النتائج الإيجابية الملموسة، حيث استجاب الجانب الأوروبي لطلب لبنان **وتمت إزالة اللفت من لائحة التفتيش المشدد، ليكتفى بالإجراءات الرقابية الروتينية، ما يعكس أهمية هذا الحوار ودوره العملي في معالجة القضايا التجارية العالقة ودعم الصادرات اللبنانية.**
- العمل على عقد اجتماعات بين المصدرين اللبنانيين والمستوردين في الاتحاد الأوروبي لمناقشة القضايا التي تعيق التجارة بالنسبة لبعض المنتجات التي يمكن استهدافها بالتعاون مع القطاع الخاص.
- مناقشة الإجراءات الجمركية التي قامت الدولة اللبنانية باتخاذها مؤخرا.

٢- *اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):*

- تحضير الملفات الخاصة باجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على مستوى كبار المسؤولين وعلى المستوى الوزاري.
- متابعة ملفات اللجان المشتركة واللجان الثنائية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين لبنان ودول العالم.
- متابعة ملف الشكاوى من خلال تلقي شكاوى المصدرين والعمل على حلها بالطرق المناسبة.
- متابعة ملف قواعد المنشأ العربية مع جامعة الدول العربية.

٣- *مشروع آلية تيسير التجارة والاستثمار:*

الاستمرار بالتعاون مع مركز التجارة الدولي على مشروع المرحلة الثانية من آلية تيسير التجارة والاستثمار والعمل على تجميع البيانات ومشاركتها مع المركز بهدف تنفيذ مشروع آلية تيسير التجارة والاستثمار، مما يساعد على تعزيز أطر السياسة التجارية القائمة على البيانات لتتماشى مع المعايير العالمية.

٤- *اتفاقية أغادير:*

تم التوقيع على اتفاقية "أغادير للتعاون الاقتصادي" في اجتماع عقد على هامش الدورة العادية ١٥٣ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إضافة الى الدول الأعضاء في الاتفاقية: مصر، الأردن، فلسطين، تونس والمغرب.

علما أن توقيع الاتفاقية يتيح فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الصادرات اللبنانية الزراعية والصناعية، وتهدف الاتفاقية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في ما بينها ومع الاتحاد الأوروبي، وزيادة التكامل الاقتصادي لا سيما الصناعي من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية.

يذكر أن إطلاق الاتفاقية "أغادير" جرى في المغرب في العام ٢٠٠١ إلا أن الدول المؤسسة وهي الأردن، تونس، مصر والمغرب وقعت عليها في الرباط في ٢٥ شباط ٢٠٠٤، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٦ تموز ٢٠٠٦ عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها من قبل الدول الأربعة المؤسسة، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في ٢٧ اذار ٢٠٠٧.

- **المطلوب**: استكمال إجراءات الإبرام وتحضير الأرضية اللازمة للاستفادة من انضمام لبنان الى الاتفاقية بشكل فعال، مع الاشارة بأننا بانتظار تحديد نسبة المساهمة المالية المتوجبة على لبنان عند الانضمام.

٥- اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع دول الميركوسور:

يجري العمل على مشروع اتفاقية بين لبنان من جهة ومجموعة دول الميركوسير من جهة أخرى والتحضير للاجتماع الثالث المشترك المزمع عقده في إحدى عواصم دول الميركوسير للتفاوض حول سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وأهمها الاتفاق على الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة وملحقاتها وخاصة الملحق الخاص بقواعد المنشأ، ويتبادل الجانبان حاليا وجهات النظر ويتشاوران حول تحديد الموعد المناسب للاجتماع القادم.

وتجدر الإشارة الى أن لبنان قد أبدى ملاحظاته بشأن مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة المقترح من جانب دول الميركوسير وعادت الوزارة ووضعت مقترحاتها وملاحظاتها بعد عقد الاجتماع الثاني للجنة المشتركة.

- **المطلوب:** استكمال اللوائح والبروتوكولات المرتبطة بالاتفاقية لوضعها في شكلها النهائي.

٦- ملف تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- المتابعة مع جامعة الدول العربية بخصوص ملحق تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- بدء عقد سلسلة اجتماعات مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص من أجل إعداد قوائم الالتزامات الخاصة بملحق تسهيل التجارة المكمل للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بملف تسهيل التجارة.

٧- العمل على استكمال قاعدة البيانات الخاصة بمشاريع الاتفاقيات قيد التفاوض بين لبنان والدول العربية والأجنبية.

ب- في مجال المعارض والأسواق:

- استقبال طلبات الترخيص للمعارض والأسواق ودراستها واستكمال المستندات المطلوبة وإعداد كتب التراخيص للملفات المستوفية للشروط القانونية.
- التواصل مع الفعاليات الاقتصادية من غرف ونقابات لإبلاغها بالمعارض والتظاهرات الاقتصادية العالمية التي تدخل ضمن اهتماماتها.
- استصدار القرارات الخاصة بالمعارض والأسواق.

- إعداد المطالعات القانونية والتقارير المتعلقة بالمعارض والأسواق.

ت- في مجال المعلومات التجارية:

- **اجراء دراسات حول:**
  - **التبادل التجاري المفضّل مع النروج** (أحد الأعضاء الأربعة في الـ EFTA: European Free Trade Association - رابطة التجارة الحرَّة الأوروبيَّة) والتي يربطها بلبنان اتفاقية تجارة حرة.
  - **العلاقات الاستثمارية والتجارية بين لبنان وسلطنة عمان:** مجالات الاستثمار المتاحة في لبنان - الحوافز التي يقدمها لبنان للمستثمرين الاجانب - الإجراءات والتسهيلات التي تساعد في تشجيع الاستثمار في لبنان - الاتفاقيات بين لبنان وعمان - التبادل التجاري والميزان التجاري بين البلدين - الصادرات اللبنانية الى عمان - الواردات اللبنانية من عمان - التبادل السلعي بين البلدين : اهم الواردات والصادرات من والى عمان - زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.
  - **تصدير زيت الزيتون اللبناني** (تطوّر حجم التصدير في السنوات الخمس الاخيرة - ابرز وجهاته التصديرية - الرسوم الجمركية المفروضة في مختلف وجهاته التصديرية - إمكانية زيادة حجم التصدير) للجنة الوطنية لقطاع زيت الزيتون في وزارة الزراعة.

- **المساهمة في تفعيل اللجنة اللبنانية المصرية المشتركة** عبر تحديث للميزان التجاري اللبناني والتبادل التجاري مع مصر بهدف إقامة مشاريع مذكرات تفاهم واتفاقيات في مجال التجارة ومجالات عدة أخرى، وسبل زيادة حجم التصدير اللبناني الى مصر.

- **اقتراح تعديلات على مسودة مشروع مذكرة التفاهم** بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر للتعاون بين مركز المعلومات التجارية في وزارة الاقتصاد والتجارة ونظيره في مصر.

- **وضع مسودة لمشروع مذكرة تفاهم** بين الجمهورية اللبنانية ودولة الكويت للتعاون بين مركز المعلومات التجارية في وزارة الاقتصاد والتجارة ونظيره في الكويت.

- **استيفاء استبيان شهادة المنشأ الالكترونية لجامعة الدول العربية** والذي يَهدُف الى تقييم الوضع الحالي لدى الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من بينها لبنان، من حيث الجاهزية التشريعية والإلكترونية والتنفيذية وغيرها، كخطوة نحو إصدار شهادات المنشأ الكترونياً وتبادلها الكترونياً.

- **استيفاء التقرير السنوي الموحّد لجامعة الدول العربية لمتابعة تطبيق أحكام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى - نسخة ٢٠٢٥:**
والذي يتضمن ٤ أقسام من بينها قسم إحصاءات التجارة مع دول الأعضاء (إجمالي واردات وصادرات لبنان من وإلى الدول الأعضاء - بيانات واردات وصادرات لبنان من وإلى الدول العربية وفقاً لأهم السلع الزراعية والصناعية، مع معدل نمو صادرات لبنان من المنتج الى دول الأعضاء - أهم شركاء لبنان التجاريين تصديرًا واستيرادًا...).

- **العمل مع الامم المتحدة (الاسكوا) على مشروع أداة لقياس مؤشر الشمول المالي** (Financial Inclusion Index) في لبنان عبر تقنية الذكاء الاصطناعي يشمل المرأة والفئات المهمّشة. يهدف الى تقييم مدى وصول الخدمات المالية (المصرفية والتأمين والائتمان) إلى جميع شرائح المجتمع. يرتكز هذا المؤشر على ٣ دعائم : الولوج، الاستخدام والعوائق. على ان تساهم جهات حكومية عدة في جمع البيانات (ادارة الاحصاء المركزي – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الاتصالات – وزارة الدولة لشؤون الذكاء الاصطناعي – مصرف لبنان) بالإضافة الى الجمعية اللبنانية للنساء رائدات الأعمال.

ث- البرامج بالتعاون مع منظمات دولية:

أولا: العمل مع منظمة العمل الدولية

<table>
<tr><th colspan="2">مشروع "ابدأ وحسن مشروعك"</th></tr>
<tr><td colspan="2">- شارك فريق الوزارة في برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، حيث خضع المشاركون لورش تدريبية مكثفة شملت منهجيات(TOE (Training of Entrepreneurs، بهدف اكتساب المهارات اللازمة لدعم رواد وريادات الأعمال في تنفيذ مشاريعهم.
- عقب انتهاء التدريب، صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة من الأشخاص الذين تم اختيارهم وتدريبهم من قبل منظمة العمل الدولية.
- مهمة اللجنة: متابعة العمل مع رواد الأعمال، تقديم الدعم والإرشاد، والإشراف على تنفيذ البرامج التدريبية داخل الوزارة وخارجها.</td></tr>
<tr><td>الورشة الأولى:

"وُلِد وابدأ مشروعك"</td><td>الورشة الثانية:

"حسّن مشروعك"</td></tr>
<tr><td>- عقدت الورشة لمدة ١٠ أيام،
- شارك فيها 20 مشاركا/مشاركة
- في مركز نفس – الكرنتينا، بدعم من مؤسسة فرح الاجتماعية (توفير المكان، وجبات الطعام، واستراحات القهوة)، وفي آخر يوم جلسات تدريب فردي-One-to-One لكل مشارك لإعداد خطة عمل متكاملة لكل مشروع، تم توثيق كل ورشة التدريب (فيديو) وأرسلت مع جميع المخرجات إلى منظمة العمل الدولية لأغراض التقييم.

المخرجات: (Deliverables)

- ١٩ فكرة مشروع (بعد ورشة عمل: ولد مشروعك)
- ٢٠ خطة عمل مكتمل (بعد ورشة عمل: ابدأ مشروعك)
- تم اختيار ماركة ك قصة نجاح
- تقرير النشاط، نتائج التقييم، وسجلات الحضور

تم إرسال جميع المخرجات إلى منظمة العمل الدولية لأغراض التقييم.</td><td>- عقد الورشة لمدة ٥ أيام
- شارك فيها ٢٢ مشارك
- في مقر وزارة الشؤون الاجتماعية في بدارو الجهات المنظمة بالتعاون وتمويل منظمة أوكسفام وجمعية التضامن المهني، وفي نهاية الدورة قدمت كل المشاركات خطة عمل لمشروعها.</td></tr>
<tr><th colspan="2">بعد الدورات التدريبية</th></tr>
<tr><td colspan="2">• نظمت جلسات تدريب عملية وجلسات تدريب فردية لكل مشاركة لمتابعتهن بعد التدريب من خلال تواصل هاتفي وجلسات حضورية لبعض المشاركات لدعم تنفيذ المشاريع.
• تم اختيار قصة النجاح من المشاركات وتم توثيقها عبر فيديو.
• تم توثيق كل الورشة وجلسات التدريب من خلال الفيديو و/أو صور.
• تحضير تقرير النشاط، نتائج التقييم، فيديو قصة النجاح، الصور التوثيقية، الشهادات الموزعة، وجميع المخرجات الأخرى.
تم إرسالها إلى منظمة العمل الدولية لأغراض التقييم، وبعدها الحصول على شهادات TOT .</td></tr>
</table>

➢ الملاحظات العامة:

- جميع الورش كانت ضمن منهجيات TOE لرياديي الأعمال.
- جميع المشاركين والمشاركات حصلوا على خطط عمل متكاملة وشهادات.
- جميع المخرجات تم توثيقها وإرسالها للجهات الرسمية لضمان التقييم والاعتماد.
- تم توفير جلسات Coaching فردية One-to-One لدعم تطوير المشاريع بعد الورش.

ساهم البرنامج في تعزيز قدرات رواد وريادات الأعمال، وتمكينهم من تطوير مشاريعهم بفعالية. كما وفر التدريب الفردي والمتابعة المستمرة لضمان تطبيق المعرفة المكتسبة على أرض الواقع، مع توثيق كافة المخرجات لتقييم الأداء واعتماد البرنامج على المستوى الرسمي والدولي.

ثانيا: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة

- **مشروع "منهجية إدارة مخاطر الفساد القطاعية":** مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويعمل المشروع على أربعة مسارات رئيسية تضمن شمولية التدخل وتأثيره الفعّال:

١. **دائرة الشركات:** مسار عقد التمثيل التجاري/مسار تسجيل فرع أو مكتب تمثيل لشركة أجنبية.
٢. **مصلحة حماية الملكية الفكرية: مسار العلامة التجارية.**
٣. **حماية المستهلك:** مسار الإجراءات الادارية في تأشيرة البيان الجمركي/مسار الشكوى.
٤. **مسار كمبرلي:** سنبدأ العمل في بداية ٢٠٢٦.

ثالثا: التعاون مع الاسكوا

- **مشروع سلسلة الكتل:** حضور دورات تدريبية، حضورياً وعن بُعد، حول موضوع سلسلة الكتل (Block Chain) بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).
-

ج- أعمال روتينية:

- **تدريب دفعة جديدة للعام ٢٠٢٥ لطلاب جامعيين** في مجال الاقتصاد (فترة حزيران - تموز - آب)، على كافة مهام مصلحة التجارة الخارجية ومركز المعلومات التجارية ودورهما. بما فيها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المبرمة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والـ EFTA. كما الاتفاقيات المنوي لبنان الانضمام اليها (اغادير - ميركسور - WTO ...).

- **تحديث للميزان التجاري بين لبنان وبعض الدول** (الصين - الولايات المتحدة - المكسيك - العراق - مصر - السعودية - قطر - الامارات...) مع الرسم البياني للتجارة البينية والسلع الاكثر استيراداً/ تصديراً من والى هذه الدول.
- **تحديث للتبادل التجاري مع دول كل من منطقة الاتحاد الاوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،** يُظهر الاستيراد والتصدير المفصّل مع كل دولة بحسب كل منتج، للعام ٢٠٢٤.
- **مساعدة بعض الشركات اللبنانية على الأدوات المتاحة**: لكيفية الوصول الى اسواق عالمية جديدة، تعرفتها الجمركية بحسب المنتج والبلد المستورد، الشركاء التجاريين في هذه البلدان، القدرة التصديرية الغير مُستغلّة، إجراءات التصدير، المتطلّبات، المعايير.

٣- الصعوبات

- النقص في عديد المصلحة والحاجة الى خبراء في التجارة والاقتصاد والقوانين الدولية.
- غياب المعدات والتجهيزات والأرشفة والمكننة.

٤- المشاريع المستقبلية:

أ- المقترحات:

- العمل على تعزيز التجارة الخارجية وزيادة القدرة التصديرية للبنان من خلال إطلاق مبادرات تدفع بالإنتاج اللبناني الى الدخول الى أسواق جديدة.
- متابعة العديد من الملفات المتعلقة بمحور تسهيل التجارة مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.
- إيجاد حل قانوني لتطبيق التواقيع الالكترونية لشهادات المنشأ من خلال إصدار المراسيم التطبيقية اللازمة، مع العلم بأن وزارة الاقتصاد والتجارة أرسلت كتاب الى وزارة العدل لحثها على تحريك الملف، الذي في حال تطبق يعود بالمنفعة على لبنان لناحية مواكبة التطورات التجارية التي تجري في كافة دول العالم وخاصة الدول العربية التي تربطنا مع شراكة تجارية عميقة.
- حث التجار وأصحاب الأعمال على المشاركة في المعارض الخارجية من خلال ايجاد الفرص والمساحات المجانية لهم لتشجيعهم على فتح أسواق جديدة مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري اللبناني.

ب- البرامج المعدَّة للعام ٢٠٢٦:

- العمل على فتح أسواق جديدة من خلال اتفاقات تجارة حرة مع دول تتوفر معها مصلحة أكيدة.
- تحديث القانون الصّادر بالقرار رقم ٩٦، تاريخ ١٩٢٦/١/٢٠، المتعلِّق بالشَّركات الأجنبيَّة الرّاغبة في فتح فرع أو مكتب تمثيل لها في لبنان باعتبار أن هذا القانون صادرٌ زمن سلطة الانتداب ويستخدم عبارات ومصطلحات قانونيَّة لم تعد مستخدمة حالياً، وبالتالي تثير بعضَ الإشكالات القانونيَّة في التَّفسير، مثلاً استخدام كلمة شعبة بدلاً عن فرع أو مكتب تمثيل.
- خلق نوع من أداة ربط أو وصل ("link" أو "lien") بين دائرة الشَّركات والسِّجلِّ التِّجاريِّ في وزارة العدل، ما يتيح لكلا الطَّرفين إمكانية الاطِّلاع على قاعدة البيانات ("database" أو "base de données") العائدة لكلِّ طرف.

٥- دائرة الشركات التابعة لمصلحة التجارة

أ- مهام الدائرة:

١. تسجيل عقود التَّمثيل التِّجاريِّ.
٢. تسديد الرَّسم السَّنويِّ عن عقود التَّمثيل التِّجاريِّ.
٣. تقديم بعض الخدمات للجمهور على الشَّكل التَّالي:
- إعطاء إفادات تتضمَّن أجوبة على طلبات استفسار عن وجود وكالة حصريَّة، أو فرع، أو مكتب تمثيل، أو إشارة دعوى، أو حكم.
- إعطاء نسخ طبق الأصل عن إفادات تمثيل تجاريٍّ قديمة أو عن علم وخبر قديم.
- مساعدة بعض الباحثين من طلاَّب الجامعات أو السَّفارات عن طريق تزويدهم بالإحصاءات المتوفِّرة لدى الدَّائرة.

٤. شطب عقود التَّمثيل التِّجاريِّ.
٥. تسجيل فروع ومكاتب تمثيل للشَّركات الأجنبيَّة وتعديل علم وخبر.
٦. تدوين إشارات الدَّعاوى والأحكام النهائيَّة.
٧. بيانات الواردات الفصليَّة.

ب- الأعمال المنجزة:

الاعمال المنجزة ضمن دائرة الشركات	
النوع	**العدد**
تسجيل عقود التّمثيل التّجاريّ	٣٨ معاملة
تسديد الرَّسم السَّنويّ عن عقود التّمثيل التّجاريّ	٦٦ معاملة
خدمات مختلفة للجمهور	٥ معاملات
شطب عقود التّمثيل التّجاريّ	٠ معاملة
تسجيل فروع ومكاتب تمثيل الشّركات الأجنبيَّة	١٤ معاملة
تعديل علم وخبر	٦٢ معاملة
تدوين إشارات الدعاوى والأحكام النهائيَّة	٠ إشارة
بيانات الواردات الفصليَّة: إنَّ إيرادات دائرة الشركات للعام ٢٠٢٥ بلغت لغاية تاريخه: /٤٨٦،١٠٠،٠٠٠/ ل.ل. (أربعَمائة وستَّةً وثمانين مليونًا ومائة ألف ليرة لبنانيَّة) و/٤٦،٩٢٦/$ (ستَّةً وأربعين ألفًا وتسعمائة وستَّة وعشرين دولارًا أميركيًّا).	

ت- الصعوبات:

إنَّ الصُّعوبات الَّتي تواجه تنفيذ مهام دائرة الشَّركات كانت ولا تزال تتمثَّل في وجود نقص في عدد الموظَّفين الملحقين في ملاك هذه الدَّائرة لكونه يتألَّف فقط من رئيسة الدَّائرة بالإنابة في حين أنَّ المرسوم الاشتراعيَّ رقم ٢٨٩٦ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ حدَّد ملاك دائرة الشَّركات على النحو التالي: محاسب عدد ٢، محرِّر أو كاتب عدد ٢. إنَّ هذا النقص أعاق في كثير من الأحيان إنجاز المعاملات بالسُّرعة المطلوبة.

ث- المشاريع المستقبلية

- ***البرامج المعدَّة للعام ٢٠٢٦:***

نظرًا لطبيعة عمل الدّائرة الَّذي يغلب عليه طابع الرُّوتين الإداريِّ، وتقديم الخدمات المشار إليها أعلاه للشَّركات، فإنَّ المشاريع المعدَّة للعام ٢٠٢٦ ترتكز على الاستمرار بتقديم وتلبية مصالح هذه الشَّركات.

- ***المقترحات:***

- تحديث القانون الصّادر بالقرار رقم ٩٦، تاريخ ١٩٢٦/١/٢٠، المتعلِّق بالشَّركات الأجنبيَّة الرّاغبة في فتح فرع أو مكتب تمثيل لها في لبنان باعتبار أن هذا القانون صادرٌ زمن سلطة الانتداب ويستخدم عبارات ومصطلحات قانونيَّة لم تعد مستخدمة حالياً، وبالتالي تثير بعضَ الإشكالات القانونيَّة في التَّفسير، مثلاً استخدام كلمة شعبة بدلاً عن فرع أو مكتب تمثيل.
- خلق نوع من أداة ربط أو وصل ("link" أو "lien") بين دائرة الشَّركات والسِّجلِّ التِّجاريِّ في وزارة العدل، ما يتيح لكلا الطَّرفين إمكانية الاطِّلاع على قاعدة البيانات ("database" أو "base de données") العائدة لكلِّ طرف.

مصلحة شؤون هيئات الضمان

١- الأعمال المنجزة:

إن مصلحة شؤون هيئات الضمان وبالتنسيق مع لجنة مراقبة هيئات الضمان، قد أنجزت جميع المعاملات الواردة إليها بموجب إحالات رسمية، والمسجلة في قلم لجنة مراقبة هيئات الضمان. وقامت بمتابعة الأعمـال التالية:

أ- التدقيق بالمستندات والتأشير على المعاملات التالية:
- طلبات وسطاء تأمين (شخص معنوي) عدد ٢١٥
- طلبات وسطاء ضمان (شركات وساطة) عدد ٢١٠
- ترخيص وسحب ترخيص (مندوبو شركات تأمين) ٦٢٠

ب- متابعة الشكاوى التي ترد على شركات التأمين:
- حوادث سير (٨٢٠ حادث)
- طبابة واستشفاء (٢١٦ مراجعة)
- حوادث متفرقة (حريق، حوادث عمل ، سرقة ...) ٤١٦ مراجعة ومتابعة.

ج- اجتماعات ولقاءات تنسيقية دورية:
- ١٤ اجتماع مع مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للتأمين الإلزامي
- التأشير على محاضر جلسات المؤسسة
- جمعية عمومية عدد ٢ (جمعية شركات الضمان + المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي)

الأعمال المنجزة في المصلحة	
النوع	**العدد**
التدقيق بالمستندات والتأشير على المعاملات التالية:	
طلب وسيط تأمين (شخص معنوي)	٢١٥
طلب وسيط ضمان (شركة وساطة)	٢١٠
ترخيص وسحب ترخيص (مندوبو شركات تأمين)	٦٢٠
متابعة الشكاوى التي ترد على شركات التأمين:	
حوادث سير	٨٢٠ حادث
طبابة واستشفاء	٢١٦ مراجعة
حوادث متفرقة (حريق، حوادث عمل ، سرقة...)	٤١٦ مراجعة ومتابعة
اجتماعات ولقاءات تنسيقية دورية:	
اجتماع مع مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للتأمين الإلزامي	١٤ اجتماع
التأشير على محاضر جلسات المؤسسة	
جمعية عمومية (جمعية شركات الضمان + المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي)	٢ جمعية عمومية

٢- الصعوبات

أ- على صعيد المصلحة

المعوقات و الصعوبات التي واجهت التنفيذ:

- إن معظم صلاحيات المصلحة الرقابية الإدارية والمالية على شركات التأمين العاملة في لبنان، هي حاليا في عُهدة لجنة المراقبة على هيئات الضمان، خاصة فيما يتعلق ب:

- مراقبة الإدارة المالية والمحاسبية والأوضاع القانونية...
- والملاءة المالية لحسابات ورساميل شركات التأمين والتزاماتها والعقوبات في حال المخالفة...
- الشكاوى التي ترد على شركات التأمين من أصحاب العلاقة.

- عقد المجلس الوطني للضمان منذ تشكيله، ثلاث جلسات رسمية بحضور أعضائه، وهو جهة ضرورية قانونا للاطلاع على أوضاع الشركات ومتابعة أداءها قانونيا وماليا وفرض الإجراءات العقابية بحق الشركات المخالفة، ورأيه ملزم قانونا قبل البت بطلبات الترخيص، وسحب الترخيص، وتعليق الترخيص لهيئات الضمان العاملة في لبنان ...

- إن مجلس الضمان التحكيمي الذي ينظر بالدعاوى التي يتقدم بها المتضررون من شركات التأمين (حوادث سير، طبابة، إستشفاء...) بهيئتيه، لا ينعقد حاليا، مما يستوجب تفعيله بأسرع ما يمكن للضرورة وإعادة تشكيله حرصًا على حقوق المضمونين.

- النقص بالمعدات اللوجستية اللازمة والضرورية لتسجيل المعاملات ومراقبتها بشكل سليم.

ب- على صعيد الموظفين:

على مستوى العنصر البشري لا يوجد في المصلحة سوى رئيس المصلحة ورئيس دائرة، يتابعان البتّ بالمعاملات الواردة، لذا من الضروري تزويد المصلحة بمُدخل معلومات لحُسن سير العمل والتدقيق بالمعاملات الواردة.

مكتب مقاطعة إسرائيل

بناء على قانون مقاطعة إسرائيل الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٥٥، وعلى المرسوم رقم ١٢٥٦٢ الصادر في ١٩ نيسان ١٩٦٣، المتعلق بتنظيم مكتب مقاطعة إسرائيل والذي أناط بمكتب المقاطعة وبإشراف وزير الاقتصاد والتجارة صلاحية اتخاذ الإجراءات الواجبة لتنفيذ القوانين والأنظمة النافذة وأحكام ومبادئ مقاطعة إسرائيل الذي أقرّه مجلس جامعة الدول العربية في العام ١٩٥٠، والذي يتناول في مواده وأحكامه كافة القطاعات التجارية والمالية والصناعية والثقافية والفنية والرياضية والجوية والبحرية والسياحية من حيث مدى تعامل هذه الجهات مع إسرائيل من دعم مادي أو معنوي أو إعلامي أو استراتيجي يعود بالنفع ويقدم الخدمات لصالح العدوّ الإسرائيلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وفنيا وسياسيا وتكنولوجيا.

١- الأعمال المنجزة:

إن مكتب مقاطعة إسرائيل في وزارة الاقتصاد والتجارة قد خطا خطوات مهمة في تنفيذ مهامه من حيث:

- **إصدار إفادات** عن وضع شركات أجنبية وبواخر بعد التدقيق في سجلاتنا وبعد البحث في المواقع الالكترونية التابعة للشركات.
- **التحقيق بوضع أشخاص** طبيعيين ومعنويين وبواخر لوجود علاقة لهم مع إسرائيل من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة بحقهم.
- إعطاء المجرى القانوني اللازم لكافة المعاملات الواردة إلى المكتب وداخل الإدارة وخارجها، والتنسيق مع الجهات المعنية (المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة للجمارك...) ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل.
- اتخاذ **إجراءات سريعة** بشأن البواخر التجارية القادمة إلى لبنان، والشركات الأجنبية المطلوب منها تقديم إقرار بحقيقة علاقتها بإسرائيل.
- المشاركة في المؤتمر السابع والتسعين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة اسرائيل الذي عقد بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٥، حيث تم اتخاذ توصيات عديدة تتعلق بحظر ورفع الحظر عن الشركات المطروحة اسماؤها في جدول أعمال المؤتمر، التي ما زالت قيد الدرس من قبل مجلس الوزراء من أجل المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية وابلاغ اصحاب العلاقة والادارات المختصة بها.
-

الأعمال المنجزة لدى مكتب مقاطعة إسرائيل	
النوع	**العدد**
إفادة عن وضع شركة أجنبية	٣٥٥ إفادة
إفادة عن وضع باخرة	٣٥٠ إفادة

٢- المشاريع المستقبلية:

وتأكيداً منا على التزام لبنان بمبادئ المقاطعة وتفعيل عملها عن طريق تأمين المرونة والسرعة اللازمة من أجل تبسيط وتسهيل آلية العمل، فإن خطة العمل المقترحة للأشهر المقبلة هي كالتالي:

- متابعة التنسيق مع الجهات المعنية في المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني ومع كافة الإدارات والمؤسسات العامة والمكتب الرئيسي للمقاطعة من أجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في حال وجود أية مخالفة للمبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل.

- المشاركة في المؤتمرات القادمة لضباط اتصال المكاتب الاقليمية العربية لمقاطعة إسرائيل، بهدف مناقشة ومتابعة المواضيع التي تقدم بها لبنان في الفصل الأخير من العام ٢٠٢٥، وما سيتم طرحه خلال العام الحالي توصلاً لاتخاذ القرار النهائي بشأن أي رفع أو إدراج على القائمة السوداء.

المكتب الفني لسياسة الأسعار

١- الأعمال المنجزة:

قام المكتب الفني لسياسية الأسعار بالأعمال التالية في العام ٢٠٢٥:

أ- دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية الأسبوعية المكوّنة من ٦٠ صنفاً والتي يتمّ جمعها أسبوعياً من ٥٣ نقطة بيع في مختلف المحافظات، ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى، وإصدار تقارير أسبوعية (٥١ تقريرًا خلال سنة ٢٠٢٥).

ب- دراسة حركة الأسعار الشهرية لسلة السلع الغذائية المصغرة المكوّنة من ٦٠ صنفاً والتي يتمّ جمعها من مختلف المحافظات في التعاونيات والسوبرماركات والمحال الكبرى للبيع بالمفرق. وبالتالي إعداد التقارير الدورية، بما فيها الرسوم البيانية والجداول (١٢ تقريرًا شهريًا).

ت- دراسة حركة سعر ومؤشر صحن الفتوش أسبوعيًا خلال شهر رمضان المبارك ٢٠٢٥.

ث- دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة للنصف الأول من العام ٢٠٢٥ مع رسوم بيانية.

ج- دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة خلال العام ٢٠٢٥ واصدار تقرير سنوي مع رسوم بيانية.

ح- دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الثاني ٢٠١٩ وحتى كانون الثاني ٢٠٢٥ مع رسوم بيانية.

خ- دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الثاني ٢٠٢٠ وحتى كانون الثاني ٢٠٢٥ مع رسوم بيانية.

د- دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية المصغرة ومقارنتها من كانون الأول ٢٠٢٠ وحتى كانون الأول ٢٠٢٥ مع رسوم بيانية.

ذ- تقديم تقارير دورية للإدارة العليا بالدراسات المذكورة أعلاه.

ر- التنسيق مع الـWFP لجهة إصدار التقرير الشهري **Lebanon Monthly Price Monitor** بالنسخة العربية والانكليزية وثم العمل على نشره شهريًا بالتنسيق مع قسم المعلوماتية.

الاعمال المنجزة ضمن المكتب	
النوع	**العدد**
تقارير أسبوعية	٥١ تقرير
تقارير شهرية	١٢ تقرير

٢- الصعوبات

واجه موظفو المكتب الفني لسياسية الأسعار صعوبات عدة خلال العام ٢٠٢٥، من أبرزها:

١- صعوبات تقنية عدة منها انقطاع الانترنت والكهرباء وعدم توفر خدمة الـ Wifi في المكتب.
٢- أعطال عدة ومتكررة في أجهزة الكومبيتر جرى إصلاح بعضها بصورة مؤقتة لكنها ليست حلول دائمة. وهنا تجدر الإشارة الى أن أجهزة الكومبيوتر في المكتب قديمة جدًا وكذلك برامجها التشغيلية بحيث أصبحت غير فعالة وبطيئة وعرضة للتوقف النهائي في أيّ لحظة.

٣- المشاريع المستقبلية

الأعمال التي سيقوم بها المكتب الفني لسياسية الأسعار في العام ٢٠٢٦، فهي كالتالي:

١- تتبع حركة أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية خاصة عبر دراسة وتحليل حركة مبيعها بالمفرق للمستهلك ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى.
٢- دراسة حركة الأسعار للسلة الغذائية الأسبوعية المكوّنة من ٦٠ صنفاً والتي يتمّ جمعها أسبوعياً من ٥٣ نقطة بيع في مختلف المحافظات، ومقارنتها بين فترة زمنية وأخرى، وإصدار تقارير أسبوعية.
٣- دراسة معدل أسعار السلة الغذائية الاسبوعية شهريًا في مختلف المناطق اللبنانية، ومقارنتها بين شهر وآخر، وإصدار تقارير شهرية بهذا الخصوص.
٤- دراسة حركة سعر ومؤشر صحن الفتوش أسبوعيًا خلال شهر رمضان المبارك ٢٠٢٦.
٥- دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة للنصف الأول من العام ٢٠٢٦ مع رسوم بيانية.
٦- دراسة حركة أسعار سلع السلة الغذائية المصغرة خلال العام ٢٠٢٦ مع رسوم بيانية.
٧- دراسة إنعكاسات ونتائج بعض السياسات والقرارات على المستهلكين وعلى أسعار السلع (Impact Studies).
٨- تقديم تقارير دورية للإدارة العليا بالدراسات المذكورة.
٩- متابعة التنسيق مع الـWFP لجهة إصدار التقارير الشهرية لأسعار السلة **Lebanon Monthly Price Monitor** وثم العمل على نشرها.

وحدة الجودة

١- الأعمال المنجزة:

تمحورت إنجازات وحدة الجودة خلال العام ٢٠٢٥ حول:

- **تعزيز الصادرات:**
  - دعم المصدرين والمنتجين اللبنانيين من خلال منصة Lebtrade التي توفر المعلومات وتقارير السوق.
  - تحديث تقرير البيانات الخاصة بالسوق (Market Intelligence Report) باللغة العربية لمحصولي العنب والأفوكادو، بناءً على أحدث البيانات المتاحة لعام ٢٠٢٤ والتقارير الصادرة عن منصة Lebatrade والمنظمات الدولية،
  - دعم قطاع الفواكه والخضروات الطازجة في لبنان من خلال منصة LebFresh
  - دعم مشاركين في المعارض الزراعية الدولية على LebFresh
  - توفير تغطية كاملة خلال المشاركة بتصوير وإنتاج مقاطع فيديو ترويجية ونشرها على حسابات LebFresh -LinkedIn .

- **تطوير العلامة التجارية الوطنية:**
  - تطوير العلامة التجارية لقطاع الفواكه والخضروات في لبنان.
  - تعزيز الوعي بأهمية استخدام العلامة التجارية الوطنية في جميع أجنحة المعارض التجارية اللبنانية الدولية.

- **تطوير الاستراتيجية الوطنية للتصدير:**
  - العمل على تحديث وتطوير الاستراتيجية الوطنية لتعزيز قدرة المنتجات اللبنانية على المنافسة الدولية.

- **ضمان الجودة والامتثال لمعايير السوق العالمية:**
  - متابعة تنظيم عمل المختبرات (غير الطبية) للحصول على تراخيص صادرة عن وزير الاقتصاد والتجارة بموجب المرسوم ٤٩٦٢ تاريخ ١٩٨٢/٣/١٣ وضمان تطابقها مع المعايير الوطنية والدولية.
  - تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بالمختبرات.
  - التحقق من وجود التراخيص السابقة للمختبرات في الأرشيف.
  - تنظيم المعلومات وتجميعها في جدول بيانات Excel
  - نشر ثقافة الجودة في القطاعين العام والخاص لتحسين جودة المنتجات والخدمات.

- المشاركة في لجنة ادارة مخاطر الفساد في الوزارة مع فريق عمل من الخبراء الإقليميين من UNDP.

- إستقبال المتدربين وتعريفهم على أعمال الوحدة.

٢- المشاريع المستقبلية:

خطة عمل مجموعات الأورو- متوسط (Euro-Med Cluster) لعام ٢٠٢٦:

١. المصادقة والاعتماد الرسمي (الربع الأول):
- التأييد القيادي: الحصول على الموافقة النهائية على نموذج الحوكمة والإطار القانوني المقترح.
- اللجنة الوطنية: استكمال الإجراءات الإدارية لتشكيل "اللجنة الوطنية لسياسات المجموعات" على المستوى الحكومي.

٢. المواءمة والجدوى المؤسسية (الربع الثاني):
- دمج المهام: مواءمة خارطة طريق التنفيذ مع صلاحيات الوزارة الحالية والموارد المتاحة والقيود التشغيلية.
- اعتماد المؤشرات: توحيد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) الخاصة بنمو المجموعات وإشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣. الملكية ونقل القدرات (الربع الثالث):
- تنسيق الشركاء: تنظيم ورش عمل لضمان "الملكية المشتركة" بين المؤسسات العامة وقادة المجموعات في القطاع الخاص.
- بناء القدرات: تنفيذ برامج تدريبية لموظفي الوزارة لدعمهم في تبني أدوارهم الجديدة كمنظمين وميسرين للمجموعات.

٤. الاستدامة وإغلاق المشروع (الربع الرابع):
- مأسسة خارطة الطريق: تسليم السياسات المعتمدة للوزارة لضمان استمرارية العمل بعد انتهاء التمويل الخارجي للمشروع.
- التقارير النهائية: تقديم تقارير الأثر القائمة على الأدلة إلى مراجع مشروع الأورو- متوسط.

تحديث وتطوير المنصات الرقمية طوال ٢٠٢٦:

- تحديث Lebtrade و Lebfresh : رقمنة البيانات التجارية لعامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وتحديث قوائم المصدرين والمستوردين.
- إضافة سلاسل قيمية جديدة: إدراج تقارير بيانات السوق لمحاصيل جديدة (مثل الأفوكادو، العنب، والمنتجات المصنعة) لتعزيز التنوع التصديري.

- تحديد معايير قبول المصدرين الجدد على منصة Lebfresh
- توسيع قاعدة المصدرين: تسجيل شركات ومصدرين جدد للوصول إلى الأسواق الدولية
- ورش عمل تدريبية: ندوات دورية في غرف التجارة لتدريب المصدرين على التسجيل واستخدام أدوات بيانات السوق
- تأسيس لجنة وطنية مشتركة برئاسة وزارة الاقتصاد لإدارة منصات Lebtrade و Lebfresh، تضمن استدامة البيانات، تحديث السلاسل القيمية، ومأسسة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الصادرات اللبنانية.

مكتب مسار كيمبرلي

١- الأعمال المنجزة:

إن لبنان هو عضو في مسار كيمبرلي بموجب القانون رقم ٦٤٥ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٤ الذي دخل حيز التنفيذ في بداية العام ٢٠٠٦، هو بلد ناشط في عملية استيراد الماس الخام وتصديره بالطرق المشروعة ووفقاً للأنظمة الدولية، نلتزم بحضور الجلسات الدورية والعامة بصورة دائمة للمشاركة والإطلاع على المقررات والتوصيات التي تصدر بخصوص اعتماد الممارسات الفضلى في مسار كيمبرلي، مما يساعد في حماية التجارة المشروعة للماس في لبنان.

إن عدد إجازات الاستيراد والتصدير للماس الخام الصادرة خلال العام ٢٠٢٥ بلغت ٢٦٤ موزعة كالتالي:

الأعمال المنجزة	
النوع	**العدد**
إجازات استيراد ماس خام	٨٩
شهادات تصدير ماس خام	١٧٥

إن كميات الماس المصدرة بموجب شهادات تصدير بلغت 5,035,717.91 قيراط، مفصلة حسب الصنف والقيمة وفقاً للجدول التالي:

الصنف	الكميات/ قيراط	القيمة/ بالدولار الاميركي
٧١٠٢,١٠	8,034.35	101,450.33
٧١٠٢,٢١	2,268,881.61	20,638,920.14
٧١٠٢,٣١	2,758,801.95	124,586,787.5
المجموع:	5,035,717.91	145,327,158

كما بلغت كميات الماس الخام المستوردة بموجب إجازات استيراد 4,801,662.08 قيراط، مفصلة حسب الصنف والقيمة كالتالي:

الصنف	الكميات/ قراط	القيمة/ بالدولار الاميركي
٧١٠٢,١٠	1,762,426.62	41,647,294.74
٧١٠٢,٢١	1,407,007.95	12,475,283.6
٧١٠٢,٣١	1,632,227,51	114,891,352.8
المجموع:	4,801,662.08	169,013,931.1

بالإضافة إلى متابعة المعاملات الواردة من جانب الأمانة العامة لمسار كيمبرلي، مما يضمن حسن سير العمل والتنفيذ الأمثل للمسار.

المصالح الإقليمية

مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة الشمال

١- الأعمال المنجزة:

أ. كلفت المصلحة خلال هذا العام، ٢٦٨٥ دورية من المراقبين لتغطية أسواق الشمال وعكار بهدف مراقبة مختلف نقاط النشاط الاقتصادي التي أوكلت النصوص المرعية الاجراء مهمة الكشف عليها وضبط مخالفتها الى وزارة الاقتصاد.

ب. بلغ عدد الماركت والحوانيت بمختلف أحجامها الاقتصادية التي تمت زيارتها والكشف على موجوداتها من السلع والبضائع الغذائية وغيرها: ٣١٣٢ مركزاً ونظمت المحاضر في المخالفين "اعلان الأسعار- نسب الأرباح- سلع منتهية الصلاحية....."

ت. تشدّدت المصلحة خلال هذا العام في مراقبة قطاع المولّدات، لما يعانيه المستهلكون من فوضى في هذا القطاع ، فقد بلغ عدد المولدات التي تمت مراقبتها، ٤٨٨ مولداً حيث قام المراقبون بالتحقيق مع أصحابها ومتابعة الشكاوى التي وردت في حقهم من المواطنين. وقد نظم المراقبون المحاضر في من تبين عليه المخالفه فيما خص التسعيرة الرسمية وعدم تركيب عدادات وغيرها من المخالفات.

ث. بلغ عدد عمليات الكيل والكشف على الصهاريج وعدّاداتها ٣٨٩ عملية وقد تم اصدار ١٨٧ شهادة كيل صهريج ، ٦٥ شهادة صحة عداد . هذا بالإضافة الى أن مراقبي المصلحة المكلفين قاموا بتعيير ١٢ قبابين جسرية واصدروا الشهادات اللازمة بعد التأكد من صحة أدائها.

ج. فاذا انتقلنا الى قطاع الوقود السائل، أي محطات المحروقات، نرى أن المراقبين قاموا بالكشف على ١٩٧٧ محطة بهدف مراقبة صحة الكيل والالتزام بالتسعيرة القانونية، وداخل العدد المذكور هناك ٣٦٧ معاملة تعود الى طلبات اصلاح محطات تقدم أصحابها بها الى المصلحة للكشف والتصليح ووضع الرصاص. نظمت في هذا القطاع محاضر بحق المخالفين الذين تجاوزوا التسعيرة الرسمية أو مارسوا الاحتكار.

ح. هناك ١٥٦٠ مركزًا اقتصاديًا تمت زيارته ومراقبة نشاطه ويندرج تحت تسمية بند "مختلف" ويشمل: الملاحم، الأفران، محلات الحلويات، الباتيسري والمطاعم وغيرها ممن لم يرد ذكرها فيما تقدم. وهنا نظمت أيضاً المحاضر بحق المخالفين.

خ. بالنسبة للبيانات الجمركية: فقد جرى الكشف على ما تحتويه من بضائع وسلع واردة من الخارج، كما أخذت عينات من معظمها للتأكد من صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات. وقد بلغ عدد البيانات التي قام المراقبون بالكشف على محتوياتها ١٧١٣ بياناً، في حين بلغ عدد العينات المأخوذة من بضائعها ١٦١٧ عينة.

د. متابعة لسلامة الغذاء قامت المصلحة بسحب ١٥٢ عينة من الأسواق المحلية من منتجات مختلفة وفقاً لخطة عمل وضعتها المصلحة للحفاظ على السلامة الغذائية أو بسبب شكوى مواطن.

ذ. بلغ عدد الشكاوى الواردة الى المصلحة ٣٧٢ شكوى منها ٢٤٠ محالة من مديرية حماية المستهلك و ١٣٢ أخرى تقدم بها المواطنون مباشرة الى المصلحة وذلك إما خطياً أو هاتفياً وقد جرت متابعتها والتحقيق بها وضبط مخالفاتها أو حل النزاع القائم

ر. بلغ عدد المحاضر المنظمة بحق مختلف المخالفين للنصوص المرعية الاجراء ٢٥٤ محضرًا.

الأعمال المنجزة في مصلحة الشمال	
النوع	**العدد**
دوريات رقابة	٢٦٨٥ دورية
عدد المؤسسات التي تمت مراقبتها	٣١٣٢ مؤسسة
عدد المولدات الكهربائية	٤٨٨ مولد
الكيل والكشف على الصهاريج وعدّاداتها	٣٨٩ عملية
اصدار شهادة كيل صهريج	١٨٧ شهادة
اصدار شهادة صحة عداد	٦٥ شهادة
تعيير قبابين جسرية واصدار شهادات	١٢ قبان جسري
كشف على محطات وقود	١٩٧٧ محطة
عدد طلبات اصلاح عدادات لمحطات وقود	٣٦٧ عداد

مؤسسات مختلفة	١٥٦٠ مركز
متابعة بيانات جمركية	١٧١٣ بيان
اخذ عينات تابعة لبيانات جمركية	١٦١٧ عينة
سحب عينات لأسباب مختلفة	١٥٢ عينة
عدد الشكاوى	٣٧٢ شكوى
عدد محاضر الضبط	٢٥٤ محضر ضبط

٢- الصعوبات:

أ. إن محافظتي الشمال وعكار تمتدان على مساحة جغرافية واسعة جداً، وتغطيتها رقابياً بشكل فاعل يستوجب وجود سيارات مناسبة وخاصة بالمصلحة، لا سيما وأن تعويضات النقل والانتقال لا تزال متواضعة قياساً على كلفة النقل.

ب. قلة التجهيزات الإدارية المكتبية كما العدة واللوازم الميدانية "أوراق ودفاتر مختلفة اللزوم - معدات الكيل والوزن والقياس - ولوازم أخذ العينات" وهذه جميعها تستلزم توفر الشمع الأحمر والخيطان والأوعية المعقمة والأكياس والأختام الرسمية وقطع الرصاص المستخدمة في عمليات الكيل للمحطات والصهاريج...

ت. تواجه المصلحة صعوبة كبيرة في التعامل مع محترفي التجارة الالكترونية "online". هذه التجارة المتفلتة من كل الضوابط والقيود توقع بالمستهلكين أشد الضرر، فعندما يقدم المستهلك المتضرر شكواه تصبح متابعتها أمراً متعذراً تقريباً، لان عنوان تاجر ال online ما هو الا عبارة عن رقم تليفوني يمكن لصاحبه تغييره بسهولة بهدف إخفاء أي ارتباط له بالسلعة المغشوشة.
ان طريقة البيع هذه تأخذ حيزاً كبيراً من تجارة الاسواق، تستوجب تنظيماً تشريعياً يتناسب مع اهميتها ويحد من اضرارها كما يستلزم تنظيم حملات اعلامية للتوعية من مخاطر مواقع البيع الالكتروني.

٣- المشاريع المستقبلية:

إن المصلحة بحكم صلاحيتها القانونية ومن واقع المهام الملقاة على عاتقها ترى أن نشاطاتها وأعمالها ستنصب على ما يلي:

أ. ملاحقة أعمال الغش والتقليد في مراكز النشاط الاقتصادي المختلفة "السلع أو الخدمات" وهذا يتضمن مكافحة الإعلان الخادع وفحص العينات من السلع والبضائع الموجودة في السوق.

ب. مراقبة دقيقة لأدوات الكيل والوزن والقياس في المراكز التجارية التي تستخدم هذه الأدوات.

ت. إيلاء قضايا المصوغات الاهتمام الجدي، والمصلحة بحاجة الى التجهيزات والعدد الضرورية لكشف التلاعب والغش والخداع في هذا القطاع.

ث. تكثيف الحملات الإعلانية وتنظيم الندوات في الجامعات والمدارس، بهدف تشجيع المستهلكين على تقديم الشكاوى والتفاعل مع مديرية حماية المستهلك، بما يساهم في تعزيز الثقة بين المديرية والمستهلكين، لما لذلك من فائدة عامة تعود على جميع المواطنين.

ج. التنسيق الدائم مع الإدارات العامة: وزارة الصحة، الزراعة، الصناعة وكذلك مع البلديات وغرفة التجارة والجمارك والاجهزة الامنية، هذا التنسيق الذي يكفل الوصول الى النتائج المرجوة.

ح. استمرار البناء على قاعدة المعلومات الممكننة والتي بدأت المصلحة بالعمل عليها.

خ. من الرؤى المستقبلية للمصلحة استمرار الاهتمام الشديد بالسلامة الغذائية عبر تفعيل الرقابة على مراكز الغذاء الجاهز الى المواطنين سواء كانت "مطاعم، سناك، حلويات،..." وكذلك الاهتمام والمتابعة المستمرة لمحلات بيع المياه المعبأة للشرب.

مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة النبطية

١- الأعمال المنجزة:

إنّ أبرز الأعمال التي قامت بها مصلحة الاقتصاد والتجارة في محافظة النبطية للعام ٢٠٢٥ تمحورت بشكل رئيسي حول مهام حماية المستهلك وهي مهام فنية بحتة اضافة الى مهام اخرى وذلك وفقا للصلاحيات المناطة وتشمل:

- المراقبة الشاملة للأسعار لجهة إعلانها على السلع والخدمات والالتزام بنسب الأرباح المحددة قانونا.
- مراقبة الأوزان في الأفران والسوبر ماركت ومستودعات تعبئة الحبوب ومراكز تعبئة الغاز المنزلي.
- مراقبة محلات المواد الغذائية على انواعها من مستودعات الجملة الكبيرة والسوبر ماركت والميني ماركت ومحلات السكاكر والمحامص ومحلات تعبئة الحبوب والزيوت وسحب عينات اذا اقتضى الامر.
- مراقبة محلات بيع اللحوم والبيض والفروج (ملاشة، مقطعات...) لناحية الأسعار والالتزام بشروط سلامة الغذاء وسحب عينات اذا لزم الأمر.
- مراقبة محال الخضار والفاكهة لناحية اعلان الأسعار والالتزام بنسب الأرباح القانونية.
- مراقبة المؤسسات السياحية على انواعها من فنادق ومطاعم ومقاهي ومراقبة المعامل الغذائية ومراكز تعبئة المياه ومعامل الأجبان والألبان وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الغذائي للتأكد من التزامها بشروط سلامة الغذاء وسحب عينات عند الاقتضاء.
- مراقبة محطات المحروقات لناحية الاسعار والكيل والنوعية ووضع الأختام الرسمية.
- كيل ووسم صهاريج المحروقات والعدادات.
- الكشف على مولدات الاشتراكات الكهربائية.
- التحقيق بالشكاوى الواردة من مكتب الشكاوى في الوزارة أو الواردة مباشرة إلى المصلحة ومتابعتها.

يبين الجدول التالي عدد المهام التي قامت بها المصلحة خلال العام ٢٠٢٥ وكيفية توزعها بين القطاعات المختلفة والحصيلة النهائية لأعمال المراقبة:

وقد تم خلال العام تنفيذ المهام التالية												
دوريات	تحقيق بشكاوى	محاضر ضبط	حجز وتلف بضاعة	سحب عينات	كشف على بيانات جمركية	نشرات اسعار	محروقات	غاز	كيل صهريج	كيل عداد	قبابين	مولدات كهربائية
857	42	74	25	131	11	50	780	13	50	10	0	133
مصوغات	مواقف سيارات	مكتبات	هاتف خليوي	تعبئة مياه	محاضرات توعية	محلات تجارية مختلفة (غذائية، مطاعم، مسابح، افران، لحوم، معامل غذائية، البسة وأحذية، أدوات كهربائية ومنزلية، مختلف....)						مجموع المؤسسات المراقبة
0	0	49	7	80	0	2788						3910

والمؤسسات المراقبة هي على الشكل التالي																			
	مواد غذائية/ سكاكر / محمصة / خضار وفاكهة	مطعم/ سناك/ عصير/ مقهى/ كيوسك	افران	حلويات	لحوم	تعبئة مياه	صناعات غذائية	دخان	محروقات	كيل صهريج	كيل عداد	مولدات	تعبئة غاز	ألبسة/ احذية/ جزادين	خليوي	مكتبة	أدوات منزلية/ كهربائية/ مفروشات	أكسسوارات/ هدايا/ ألعاب	المجموع
المجموع	1283	306	226	148	709	80	55	0	780	50	10	133	13	2	7	49	11	48	3910

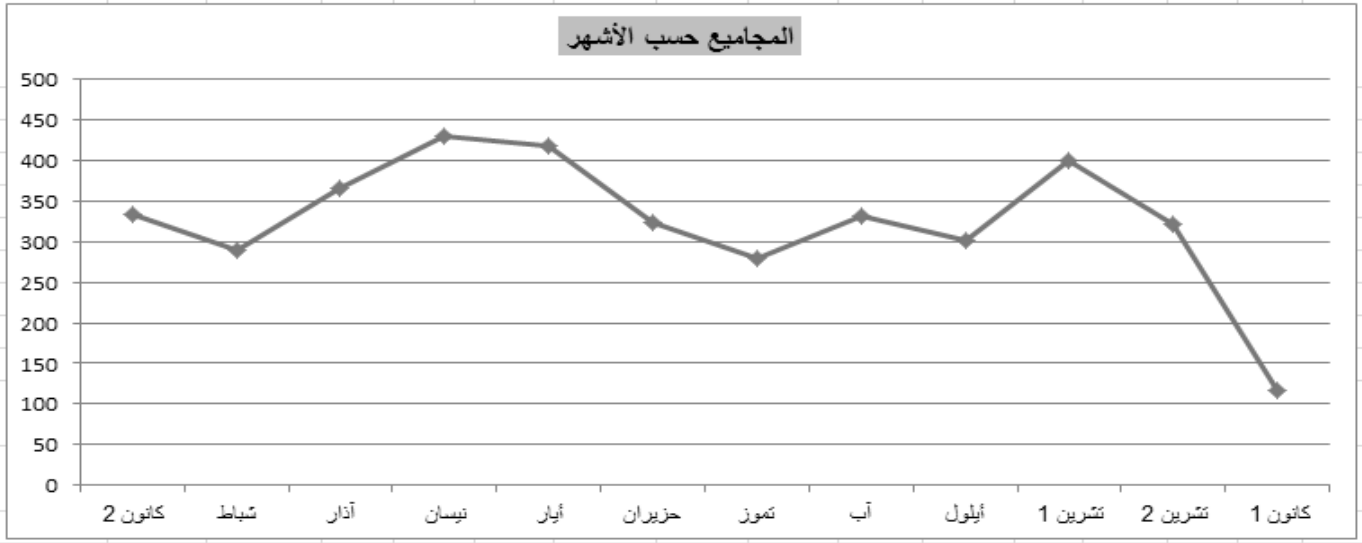

المجاميع حسب الأشهر	الشهر	المجموع
	كانون 2	333
	شباط	290
	آذار	366
	نيسان	431
	أيار	418
	حزيران	323
	تموز	279
	آب	331
	أيلول	302
	تشرين 1	399
	تشرين 2	322
	كانون 1	116

٢- آلية العمل والصعوبات:

تم إنجاز قسم كبير من البرنامج المخطط له للعام ٢٠٢٥، بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهت المراقبين والموظفين والتي لم تمنعهم من القيام بواجباتهم الوظيفية في ظل استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على كافة مناطق الجنوب، ومخاطر التنقل على الطرقات، وعدم توفر سيارات نقل للوزارة، واضطرار المراقبين لاستعمال سياراتهم الخاصة ببدل زهيد جدا مقابل ما يتكبدون من تكاليف تنقل باهظة، إضافة الى عدم وجود معدات المراقبة الكافية من أدوات كيل ورصّ بالأخص إضافة الى الوسائل اللوجستية الخاصة بمراقبة المطاعم وغيرها، ناهيك عن قلة التجهيزات المكتبية من أجهزة كومبيوتر حديثة وطابعة ومحابر ولوازم قرطاسية وضعف الانترنت الذي يؤثر على عمل النظام الجديد والمكننة الحديثة التي تنتهجها الوزارة إضافة الى برنامج توثيق الملفات (scan doc) وايضا في التواصل بين المصلحة وباقي الدوائر والمديريات في الوزارة.

٣- المشاريع المستقبلية:

اما بالنسبة للبرنامج المعد والمقترح للعام ٢٠٢٦ فهو العمل قدر المستطاع على تفعيل الإنتاجية وتحسين الأداء من خلال:

- تفعيل الرقابة على الاسعار ومتابعة حركتها ومكافحة الاحتكار وابقاء هذا الأمر في صلب ومحور عمل المصلحة وخاصة في فترة ما بعد الحرب واعادة الإعمار وما يرافقها من زيادة في الطلب على سلع مواد البناء مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها.
- الاستمرار في متابعة ملف الرقابة على سلامة الغذاء وتفعيل عملية سحب العينات المختلفة.
- تفعيل عمليات الرقابة ايضا على كافة القطاعات الأخرى غير الغذائية.
- التنسيق مع البلديات واتحادات البلديات واشراكهم في مجال الرقابة المختلفة.
- اشراك المراقبين في الندوات والدورات التدريبية.
- اجراء تقييم للحركة الاقتصادية في المحافظة ومدى تأثرها بالحرب الأخيرة والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة.
- متابعة اوضاع المؤسسات الاقتصادية وتشجيعها على العمل ضمن الأطر والقواعد السليمة من خلال الارشادات والنصائح التي تعني كل صاحب مؤسسة وحسب القطاع.

مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة البقاع

١- الأعمال المنجزة:

الأعمال التي قامت بها في مصلحة الاقتصاد والتجارة في البقاع خلال سنة ٢٠٢٥ هي كالتالي:

الاعمال المنجزة في مصلحة البقاع	
النوع	**العدد**
دوريات الرقابة	١٦٤٢ دورية
محاضر ضبط	٩٦ محضر
عينات داخلية	١٤٣ عينة
عينات مركز المصنع	٢٤٣٢ عينة
متابعة شكاوى	٤٣ شكوى
تأشير بيان جمركي	٢٠٤٤ بيان
ملفات تلف	٣٧ ملف
مراقبة مولدات كهربائية	٨٠ مولد
معاملات كيل صهريج	٢٤٩ صهريج
مراقبة محطات وقود	٥٠٩ محطة
مراقبة مركز تعبئة غاز	٧ مراكز
المؤسسات المراقبة	٣٣٤١ مؤسسة مختلفة

٢- الصعوبات

أبرز الصعوبات التي واجهت الموظفين في تنفيذ مهامهم هي:

١- قيام المراقبين بمهام متعددة دون الحصول على أية حوافز.

٢- حجم العمل المطلوب من الموظفين وعدم وجود عدد كاف من المراقبين لتغطية محافظة بعلبك - الهرمل (مع اقتراح استحداث مصلحة مستقلة في محافظة بعلبك – الهرمل).

٣- لا تتوافر جميع التحاليل المخبرية في البقاع مما يؤدي الى تأخير نتائج العينات وفي بعض الأحيان يوجد تباين في نتيجة ذات المنتج بين مختبر وآخر.

٤- عدم توافر الأدوات اللوجستية الضرورية اللازمة لتغطية اعمال كافة الدوريات اليومية.

٥- المشاريع المستقبلية:

بالنسبة الى برامج العمل المعدة لعام ٢٠٢٦ فهي استكمال جميع الأعمال المطلوبة والالتزام بالتوجيهات والقرارات التي تصدر عن الإدارة المركزية.

مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة الجنوب

١- الأعمال المنجزة:

المهام التي قامت بها المصلحة خلال سنة ٢٠٢٥ هي كالتالي:

- **الأعمال الإدارية :** بلغ عدد المعاملات الواردة إلى المصلحة والصادرة عنها والمسجلة في القلم ٨٠٦ **معاملة** تضمنت المراسلات العادية للمصلحة ومعاملات الجمهور وطلبات تعيير محطات محروقات كما تضمنت ملفات تنفيذ تعهدات محالة من الوزارة ومحاضر ضبط محالة إلى النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب بالإضافة إلى القوانين والمراسيم والمذكرات والتعاميم والقرارات الواردة من الوزارة أو من المحافظة ومن الوحدات الإدارية الأخرى.
- **تحقيقات :** تم التحقيق في ٧٤ شكوى مقدمة عبر المنصة
- **بيان جمركي** : احيل الى المصلحة ١٥ ملفا يتضمن الكشف على بضاعة مستوردة وغير مطابقة للمواصفات الالزامية واجري الكشف عليها وتم التأكد من اجراء التصحيحات المطلوبة لجهة تدوين الخصائص الالزامية عليها.
- **مهمات المراقبة:** قام مراقبو المصلحة ب ٤٦٠ جولة تفتيشية على المحلات والمؤسسات التجارية ومراكز البيع ومحطات المحروقات وتعبئة الغاز والافران والملاحم والمطاعم ومحطات تعبئة المياه والغاز وبيع الملبوسات والخضار والفواكه جرى خلالها التثبت من اعلان وصحة اسعار السلع الاستهلاكية وصلاحية المواد الغذائية للاستهلاك وتواريخ الانتاج وانتهاء الصلاحية للمعلبات والمواد المحفوظة ومطابقة المكاييل والمقاييس والاوزان مع المعايير والمواصفات والشروط القانونية.
- **طلبات:** جرى تنفيذ ١٠٤ طلب كيل ورصرصة محطات محروقات، إضافة إلى المحطات التي أعطي أصحابها خلال جولات المراقبة مذكرات تصليح بسبب وجود خلل في الكيل. وتنفيذ ٥٢ طلب كيل صهاريج محروقات و ١٤ طلب كيل عدادات صهاريج و٥ طلبات تعيير قبان
- تم سحب١١٤عينة ارسلت للتحليل في المختبرات المختصة وتم ابلاغ اصحاب العلاقة بالنتائج واجراء المقتضى القانوني بحق المخالفين .
- **جمع أسعار الفواكه والخضار واللحوم:** بشكل دوري وإرسال معدل الأسعار الأسبوعي إلى المكتب الفني في
الوزارة صباح يوم الاثنين أو الثلاثاء من كل أسبوع.
- **مراقبة التزام اصحاب المولدات الكهربائية الخاصة في الجنوب** بالتسعيرة الرسمية الصادرة عن وزارة الطاقة والمياه وتسطير١٤٧ محضر ضبط بحق المخالفين .
- **قمع المخالفات:** بنتيجة الجولات التفتيشية ، تم تنظيم ٧٥محضر ضبط بحق أصحاب العلاقة الذين خالفوا الأنظمة والقوانين المعمول بها لجهة عدم التقيد بالأسعار الرسمية المعتمدة أو حيازة وبيع مواد غير مطابقة للشروط القانونية.
- **تلف البضاعة** المحجوزة والمنتهية الصلاحية وغير المطابقة للمواصفات في ٥ مؤسسات بعد اخذ موافقة النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب .
- **احالة ١٢٦ محضر ضبط منظم بحق المخالفين الى القضاء المختص .** مع الاشارة الى انه وبالتنسيق مع الاجهزة الامنية والنيابة العامة الاستئنافية في الجنوب تم أخذ اشارة بتشميع المؤسسات المخالفة التي ضبطت فيها مخالفات كبيرة.

الاعمال المنجزة في مصلحة الجنوب	
النوع	العدد
الأعمال الإدارية	٨٠٦ معاملة
تحقيقات بشكاوى	٧٤ شكوى
متابعة بيانات جمركية	١٥ بيان
مهمات المراقبة	٤٦٠ جولة تفتيشية
طلبات كيل ورصرصة محطات محروقات	١٠٤ طلب
طلبات كيل صهاريج	٥٢ طلب
طلبات كيل عدادات صهاريج	١٤ طلب
طلبات تعيير قبان	٥ طلبات
محاضر ضبط لعدم التزام بالتسعيرة الرسمية للمولدات الكهربائية	١٤٧ محضر ضبط
محاضر لقمع المخالفات	٧٥ محضر ضبط
تلف البضاعة	٥ ملفات
عدد المحاضر التي جرى احالتها للقضاء المختص	١٢٦ محضر ضبط

٢- الصعوبات

أ- على صعيد المصلحة:

المعوقات و الصعوبات التي واجهت التنفيذ:

- النقص في عدد المراقبين مقارنة مع حجم المنطقة وعدد المؤسسات.
- ضعف الموارد اللوجستية لاسيما بموضوع وسائل النقل.
- الكلفة المادية لعملية تسليم البريد الى بيروت اضافة الى توصيل العينات الى معهد البحوث الصناعية التي يتعذر فحصها في مختبر غرفة التجارة والزراعة والصناعة في الجنوب لعدم توفر كامل الفحوصات المخبرية.
- عدم توفر عدد كاف من ادوات كيل ورصرصة المحطات وعدم توفر عدة لسحب العينات وخاصة لجهة الخيطان والشمع الاحمر والبرادات .
- تامين حماية المراقبين بسبب عدم قدرة الاجهزة الامنية على مواكبتنا احياناً.
- مع الاشارة الى انه وبسبب العدوان الاسرائيلي لم نتمكن من مراقبة العديد من القرى الجنوبية بسبب الاوضاع الامنية.

ب- على صعيد الموظفين:

ان جميع الموظفين وبدون استثناء على استعداد لتأدية عملهم على اكمل وجه متقيدين بالتوجيهات المعطاة لهم وملتزمين بالدوام الرسمي وذلك من باب حرصهم على المصلحة العامة وتطبيقاً للقوانين علماً انهم يعانون من عدة صعوبات أشرنا اليها في الفقرة السابقة.

٣- المشاريع المستقبلية:

إن مشاريع البرامج المعدة للعام ٢٠٢٦ هي:

١. تقديم ندوات مشتركة مع جمعية سلسلة امل بموضوع معايير السلامة في المنتجات المخصصة للأطفال
٢. اعطاء محاضرات توعية في البلديات وتفعيل جولات مشتركة مع اللجان الصحية
٣. إيلاء الشأن الغذائي الاولوية في عمل المصلحة من خلال مراقبة دقيقة وحثيثة لجميع مراكز بيع المواد الغذائية بالجملة والمفرق والسوبرماركت الكبيرة والمعامل الغذائية والملاحم.
٤. التركيز على مراقبة الافران والكشوفات على المخابز العائدة لها والتثبت من توفر شروط تخزين للطحين والمواد الاولية ونوعية العجين المعد لحضير الخبز و سحب عينات لإجراء الفحوصات المخبرية.
٥. مراقبة تعرفة المولدات في الايام العشر الاولى من كل شهر للتثبت من التزام أصحابها بتسعيرة وزارة الطاقة والمياه.
٦. مراقبة كافة محطات المحروقات وتعبئة الغاز وإجراء كشوفات دقيقة على المكاييل والاسعار.
٧. سحب عينات من المواد التي تكون عرضة للغش أو عدم صلاحيتها للاستهلاك.
٨. التنسيق مع الزملاء في بقية المحافظات ومديرية حماية المستهلك ومركز تلقي الشكاوى.
٩. ارشاد اصحاب المؤسسات والمحال خلال جولات التفتيش الى الاجراءات الواجب اتخاذها تجنباً للوقوع في الاخطاء وارتكاب المخالفات واطلاعهم على جميع النصوص والقرارات والمذكرات ذات الصلة بموضوع الرقابة .
١٠. التنسيق مع البلديات والقيام بزيارات للبعض منها ولقاء رؤسائها والمختصين فيها خاصة عند متابعة ملفات تستدعي ذلك.
١١. التنسيق مع رؤساء بعض الوحدات الادارية في المحافظة وخاصة الزراعة والصحة بإشراف المحافظ لمتابعة الملفات ذات الاختصاص المشترك لا سيما مراقبة المسالخ
١٢. إجراء تقييم لأعمال المصلحة من خلال حجم الاعمال المنفذة مقارنة مع السنة الماضية.
١٣. مراقبة حركة تطور أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية وما يطرأ عليها من تغيير ارتفاعا أو هبوطاً والتحقق من أسبابه.
١٤. كيل الصهاريج في مواعيد تحدد من قبل المصلحة واصدار شهادات كيل لها.

انتهى التقرير----------

في الختام، تضمّن هذا التقرير ملخصًا عن أعمال كافة الوحدات التابعة للمديرية العامة للإقتصاد والتجارة المنجزة خلال العام ٢٠٢٥، آملين أن تشكل تلك الإنجازات جسر عبور لضمان استمرارية العمل لتحقيق مزيد من الإنجازات المستقبلية خلال الأعوام المقبلة.